



## وصية معاوية بن أبي سفيان لابنه يزيد

- دراسة نقدية تحليلية -

د/ يوسف بن أحمد حوالة\*

ترك الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان ، الذي اتصلت خلافته من سنة إحدى وأربعين للهجرة حتى سنة ستين منها ، وصية مهمة لابنه وولي عهده يزيد ، الذي كان قد جُعِلَ إليه أمر الخلافة من بعده . والوصية من الأهمية بمحل كبير في مسيرة الدراسات التاريخية كما يتراءى للباحث . ومن هنا استقر عزمه على إن يخضعها لدراسة تاريخية دقيقة ، راسماً لنفسه منهجاً يقوم على تقسيم هذه المعالجة التاريخية إلى قسمين اثنين : النقد ثم التحليل .

- النقد -

لعل أول ما تقتضيه دواعي الدراسة النقدية وموجباتها ، التأكيد على إن الوصية التي وجهها الخليفة معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه لابنه يزيد ، هي وصية سياسية محضة . وليس فيها ما يشير إلى الجوانب الأخرى المعروفة عن الوصايا بشتى مناحيها ، أى الشرعية ، أو الأسرية ، أو الاجتماعية<sup>(١)</sup> . وثمة أمر ثان من موجبات الدراسة النقدية يفرض نفسه ، هو الأهمية التاريخية التي تكتسبها هذه الوصية السياسية ، فهي بادئ ذي بدء فاتحة هذا النوع من الوصايا التي يتركها الملوك لأبنائهم فى تاريخ الإسلام ، حيث يرسمون خلالها النهج الذى يريدون لأبنائهم انتهاجه ، والسير بمقتضاه . والمعروف إن معاوية بن أبي سفيان ، هو أول ملوك الإسلام<sup>(٢)</sup> . نقول هذا تقريراً للحقيقة التاريخية ، ونقول معه كذلك إن علينا الاعتراف بأن ثمة وصايا سياسية عرفتھا الدولة الإسلامية فى عهود

---

(\*) أستاذ التاريخ الإسلامى المشارك - كلية التربية - جامعة الملك عبد العزيز المدينة المنورة .

الخلفاء الراشدين . بيد إن الأمر مختلف هنا ، فما نقصده إن وصية معاوية رضى الله عنه ، هي فاتحة هذا النوع من الوصايا ، إنما نعى به ذلك المتصل بوصايا الملكية الوراثية . ولذلك ترتدى الوصايا عند الحكام الملوك طابعاً أسرياً ، بجانب السمة السياسية لهذه الوصايا . وإلا فالحق إن عصر الراشدين عرف شيئاً من هذه الوصايا التي تركها الخلفاء الراشدون لمن ياتى بعدهم ، سواء نص على هذا الشخص أو لم ينص (٣) . ثم علينا ألا ننسى أخيراً إن الحكومة الراشدة لها بعض الشبه بالملوكية ، أعنى النظام الملكى ، إذا يلحظ على الخليفة كما يقول عبد الوهاب النجار فى كتابه : " الخلفاء الراشدون " (٤) عند حديثه عن نوع الحكم فى الخلافة الإسلامية ( يلحظ على الخليفة فى انتخابه الدوام دون إن يكون ذلك إلى زمن معين يكون معزولاً عن الخلافة بانقضائه ) (٥) .

والموجب الثالث الذى تفرضه دواعى الدراسة النقدية موجباتها هو المتضمن القول بأننا نجد أنفسنا مدفوعين دفعاً إلى الوقوف عند هذه الوصية بعينها - علاوة على ما سلف - فهى عدا إنها فى ذاتها تعد ذات قيمة ومضامين سياسية مهمة نحو كيفية التعامل مع المواقف والأزمات ، مما يجعلها معيناً أو مرتعاً مخصصاً للسياسة والقادة يجدون فيه أبعاداً السياسة وفنونها ، كما سيوضحه التحليل لاحقاً إن شاء الله - فهى تدل دلالة واضحة على شخصية الخليفة المؤسس معاوية ، الذى أشادت كثير من المصادر قديمها وحديثها ببراعته السياسية (٦) . نعم يمكننا القول إن الوصية هى الدليل أو النموذج الأوضح لمقدار ماتمتمع به الخليفة معاوية من حصافة وكياسة وحنكة سياسية ، فلقد جاءت فقراتها جميعها لتؤكد على الحدق السياسى والسبل الناجعة الكفيلة بالتعامل مع الأزمات والمخاضمين . وفوق هذا وذاك لعلها تدل من نحو ثالث على موفور الخبرة النفسية بطباع الناس الذين خبرهم معاوية وعجم بهم ومعهم عود الحياة طوال فترة اضطلاعهم بالمسؤولية منذ بدء نجمه السياسى ييزغ : حاكماً أو والياً على دمشق بعد أخيه يزيد ابن أبى سفيان (٧) ، ثم

واليا على بلاد الشام كلها فى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه (٨) ،  
ثم خليفة من بعده لمدة أكثر من تسعة عشر عامًا (٩) .

والموجب الرابع الذى تفرضه دواعى الدراسة النقدية ، إن الوصية وقد  
جاءت فى نصين لاثنين من الإخباريين : هما أبو مخنف : لوط ابن يحيى الأزدي ،  
وعوانه بن الحكم الكلبي ، أقول إن الوصية وقد جاءت كذلك تمثل لنا واقعة  
تاريخية حية للوضع والإختلاق الذى رافق كماً غير يسير من الروايات التاريخية  
لأمة الإسلام التى فطن إليها مؤرخو الأمة الثقات وعلمائها ، وحسبنا بهذا  
التسطير كفاية هنا ، لأننا سنوسع هذا الأمر بحثاً ودراسة فى التحليل إن شاء الله .

وإذ استقام هذا فإن ثمة خطوات تتصل أوثق الاتصال بهذا القسم الأول من  
البحث ، أعنى النقد . أجل ثمة حديث لا بد منه عن التحديد الزمنى للوصية ، ثم  
المصادر التى أشارت إلى الوصية بنصيهامعاً أو أشارت إلى واحد من النصين فقط ،  
ثم نورد النصين معاً ، ثم الظروف المحيطة التى استدعت توجيه الوصية ، ثم نعقد  
مقارنة بين النصين من حيث الشكل ، ومن حيث المضمون ، ويلى ذلك مقتضيات  
رد أحد النصين سنداً وامتناً ، مع ما يستلزم ذلك من التعريف بأطراف رواة الوصية  
وأقوال العلماء فيهم .

### التحديد الزمنى للوصية :

بوسعنا القول عن التحديد الزمنى للوصية ، أى تحديد الزمن الذى وجه فيه  
معاوية رضى الله عنه الوصية لابنه يزيد إن الشئ القريب من الطبع يدل على إن  
توجيه هذا النوع من الوصايا ، يتم غالباً عندما يستشعر الشخص الموصى دنو أجله  
(١٠-١٢) .

ومع هذا فإن ما جاء من تأكيد على إن الخليفة معاوية لم يوجه وصيته لابنه  
يزيد مباشرة ، بل استودعها اثنين من أخلص رجاله ، هما الضحاك بن قيس

الفهرى الذى كان صاحب شرطته (١٣) ، ومسلم بن عقبة المرى (١٤) - أحد رجالات العرب اليمانية المشهورين فى الشام - على إن يبلغها ابنه يزيداً الذى كان غائباً وقتها خارج دمشق عندما مات والده معاوية ، يؤكد إن الخليفة قد فعل ذلك عندما استشعر دنو أجله فعلاً ، ومن هنا بعث فى الرجلين فأتياه ، فأبلغهما وصيته لابنه يزيد (١٥) . وبالفعل فما إن علم يزيد نبأ وفاة أبيه حتى عاد سراعاً إلى دمشق ، فتولى الخلافة على الفور بعد إن أدى إليه الضحاك بن قيس ومسلم بن عقبة وصية والده إليه . وفى هذا الصدد سنجد عند حديثنا عن القسم الآخر من هذه المعالجة ، أى التحليل ، إن ثمة قولاً آخر مفاده إن الخليفة معاوية بن أبى سفيان وجه وصيته لابنه يزيد مباشرة ، وهذا مبحث آخر يحتاج إلى توثيق ، ولعله بالتحليل الصق وأقرب .

### المصادر التى أشارت إلى الوصية :

الحق أننا مدينون للمؤرخ الكبير محمد بن جرير الطبرى - رحمه الله - الذى دلنا على هذه الوصية بنصها . ولقد جهدنا إن نجد لها أثراً عند المؤرخين الذين سبقوا الطبرى كخليفة بن خياط ، واليعقوبى فى كتابه المنسوب إليه كذلك، أى تاريخ اليعقوبى ، ثم صاحب الكتاب المنسوب خطأ للمحدث اللغوى: ابن قتيبة ، أعنى كتاب : الإمامة والسياسة (١٦) ، وهم ابرز الذين سبقوا الطبرى إلى التدوين التاريخى فى صورته الشمولية ، أى التى تؤرخ للأحداث والوقائع منذ بدء الخليقة، فتتناول التاريخ الإنسانى منذ آدم عليه السلام حتى عصر كل واحد منهم ، على نسق الحوليات ، أو تتناول التاريخ الإسلامى منذ بدايته . أقول جهدنا إن نجد للوصية أثراً عند هؤلاء المؤرخين المتقدمين عن الطبرى فلم نوفق (١٧) . نعم مدينون نحن إلى هذا المؤرخ العظيم - أى ابن جرير الطبرى - الذى بلغ به التدوين نهاية عمر التكوين والنشأة فى هذا النوع من الكتابة التاريخية الشاملة (١٨) ، ومن هنا سيكون اعتمادنا على ابن جرير الطبرى فى نقله للوصية بنصها (١٩) معاً . أما من جاء بعد ابن جرير فمن أشار إلى الوصية ، فهو لاحق له ، وقد يكون عالمة

عليه، ولذا فلن نشير إلى روايته ، اللهم إلا عند توقعه - أى هذا المؤرخ - عند بعض نصوص الوصية مبدئياً رأياً ما ، كما فعل ابن كثير فى كتابه: البداية والنهاية، وهو الأمر الذى سننظر إليه بعين التجلّة والاحترام عند تحليل نصوص الوصية فى القسم الثانى ، وفق المنهج الذى رسمناه .

### الظروف المحيطة التى استدعت توجيه الوصية :

الحق إن الأمر بين يدل عليه العنوان ابتداءً ، ثم الموجبان الثانى والثالث من مقتضيات الدراسة النقدية . ولعلنا تفصل أكثر فنقول إنها - أى ظروف إملاء الوصية أو توجيهها - تعد إفرازاً طبيعياً لقضية أو مسألة ولاية العهد ليزيد ، القضية المشهورة التى يخيّل إلى الباحث إنها من القضايا التاريخية القليلة التى حظيت بأقوال وتعليقات وآراء ما انقطع سيلها منذ بدأت الكتابة التاريخية عن تلك الحقبة وحتى الآن .

زد على ذلك إنها من قضايا التاريخ الشامل للدولة الإسلامية ، إذ هى فاتحة هذا الشكل من أشكال الحكم فى الدولة الإسلامية كما لإخفاء (٢٠) .

أما موضوعها فلحمته وسداه : توضيح واقعى أو قل : تبصير واقعى بكيفية التعامل مع أولئك الذين خالفوا معاوية رضى الله عنه وعنهم فى رأيه فى تعيين ابنه يزيد ، أعنى أولئك نفر من أبناء الصحابة الذين كان لهم موقف من البيعة ليزيد، هو التآبى والإمتناع . وهذا التوضيح أو التبصير يكاد يشكل نصف مادة الوصية ، وينضاف إليه تحذير يمثل رؤية صائبة فى كيفية التعامل مع أهل بعض الأمصار فى خلافته أو إن شئت قلت : مملكته حسبما سنفصل لاحقاً فى التحليل إن شاء الله .

### نص الوصية عند أبى مخنف : لوط بن يحيى الأزدي :

قال الطبرى (٢١) : ( وفيها - أى سنة ستين - التى توفى فيها معاوية رضى الله عنه - عهد إلى ابنه يزيد حين مرض فيها ما عهد إليه فى نفر الذين امتنعوا عن البيعة ليزيد حين دعاهم إلى البيعة ، وكان عهده الذى عهد ما ذكره هشام ابن محمد عن أبى مخنف ، قال : حدثنى عبد الملك بن نوفل بن مساحق بن مخرمة

إن معاوية لما مرض مرضته التي هلك فيها ، دعا يزيد ابنه فقال : يا بنى إنى قد كفيتك الرحلة والترحال ، ووطأت لك الأشياء ، وذللت لك الأعداء ، وأخضعتُ لك أعناق العرب ، وجمعت لك من جمع واحد ، وإنى لا أتخوف إن ينازعك هذا الأمر الذى استتب لك إلا أربعة نفر من قريش : الحسين بن على ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الرحمن بن أبى بكر . فأما عبد الله بن عمر ، فرجل قد وقذته العبادة وإذا لم يبق غيره بايعك ، وأما الحسين بن على فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه ، فإن خرج عليك فظفرت به فاصفح عنه ، فإن له رحماً ماسّةً وحقاً عظيماً ، وأما ابن أبى بكر فرجل إن رأى أصحابه صنعوا شيئاً صنع مثلهم ليس له همّة إلا فى النساء واللهو . وأما الذى يجثم لك جثوم الأسد ويراوغك الثعلب ، فإذا أمكنته فرصة وثب ، فذاك ابن الزبير ، فإن هو فعلها بك فقدرت عليه فقطعه إرباً إرباً .

### نص الوصية عند عوانة بن الحكم الكلبي :

قال الطبرى فى كتابه سالف الذكر ، أى تاريخ الأمم والملوك (٢٢) بعد إن أورد نص أبى مخنف مباشرة ، قال نقلاً عن هشام بن محمد نفسه ما نصه : "قال هشام قال عوانة : قد سمعنا فى حديث آخر أن معاوية لما حضره الموت ، وذلك فى سنة ٦٠ هجرية وكان يزيد غائباً ، فدعا الضحاك ابن قيس الفهرى وكان صاحب شرطته ، ومسلم بن عقبة المرى ، فأوصى إليهما فقال : بلغا يزيد وصيتى . انظر أهل الحجاز ، فإنهم أصلك فأكرم من قدم عليك منهم ، وتعاهد من غاب ، وانظر أهل العراق ، فإن سألك أن تعزل عنهم كل يوم عاملاً فافعل ، فإن عزل عامل أحبُّ إلى من إن تشهر عليك مائة ألف سيف ، وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك وعيبتك ، فإن نابك شئ من عدوك فانتصر بهم ، فإذا أصبتهم فاردد أهل الشام إلى بلادهم ، فإنهم إن أقاموا بغير بلادهم أخذوا بغير أخلاقهم ، وإنى لست أخاف من قريش إلا ثلاثة : حسين بن على وعبد الله بن عمر ، وعبد

الله بن الزبير . فأما ابن عمر فرجل قد وقده الدين فليس ملتتمسا شيئاً وأما الحسين ابن علي فإنه رجل خفيف وأرجو إن يكفيكه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه . وإن له رحماً ماسّةً وحقاً عظيماً وقرابةً من محمد ﷺ . ولا أظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه ، فإن قدرت عليه فاصفح عنه ، فإنى لو أنى صاحبه عفوت عنه ، وأما ابن الزبير فإنه خب وضب فإذا شخص لك فالبد له إلا إن يلتمس منك صلحاً ، فإن فعل فأقبل ، وأحقن دماء قومك ما استطعت " .

### المقارنة بين النصين من حيث الشكل :

ها نحن أولاء إذن أمام روايتين للوصية اثنتين أشاراً إلى الوصية وفق ما أرتاه أو صاغه كل واحد منهما ، ولا أريد إن أعجل بالقول - هنا على الأقل - : ووفق ميول كل واحد منهما كذلك ، فلعل الحديث عن هذه النقطة لما يجن بعدُ . نلاحظ بادئ ذي بدء على الوصية بنصها أنها قصيرة موجزة ، وإن كان نص أبى مخنف : لوط بن يحيى أقصر من نص عوانة ، ويبدو لنا من خلال ما تميّزت به الوصايا كلونٍ من ألوان النثر الأدبي (٢٣) إن الوصية إن تكون هكذا : قصيرة السطور ، وجيزة التعبير ، فذلك أدعى وأبلغ فى التأثير أو لنقل فى بث التأثير المطلوب .

وبالطبع فلا نستطيع أن نبني حكماً على ذلك فنقول إن معاوية وهو يواجه الموت أراد لوصيته إن تكون هكذا ، إلا أن ما نريد قوله إن معاوية هُدى إلى هذا الأمر سليقةً وفطرةً كما يهتدى بعض الشعراء الذين لم يدسوا العروض أى الشعر الموزون المقفى : سليقةً وفطرةً .

وإذا ما تركنا الشكل الأدبي إلى الوصايا التاريخية التى نعرفها قبل عهد معاوية رضى الله عنه وبعده ، سنجد كذلك الطابع العام الذى يميزها هو : القصر . خذا إليك مثلاً وصية الملك الفارسي أردشير إلى ابنه ، فهى وصية لم تزد عن بضعة



سطور (٢٤) ، ثم خذ إليك مثلاً وصية الخليفة أبى بكر الصديق رضى الله عنه  
لعمر بن الخطاب رضى الله عنه (٢٥) . وبعد معاوية خذ إليك مثلاً وصية الخليفة  
عبد الملك بن مروان إلى ابنه وولى عهده : الوليد ، إذ لم تزد عن بضعة سطور هى  
الأخرى (٢٦-٢٧) .

### المقارنة بين النصين من حيث المضمون :

على أننا نلاحظ بعد هذه الملاحظات الشكلية أن ثمة اختلافاً لا نقول يسيراً ،  
ينحصر فى الألفاظ والكلمات ، وإنما هو اختلاف جوهري فى المضمون بين  
النصين . فنص أبى مخنف فيه زيادة ونقص - معاً - عن نص عوانة بن الحكم . أما  
الزيادة فى نص أبى مخنف والتي خلا منها نص عوانة فهى المتمثلة فى الجزء الذى  
يشكل صدر الوصية ، أعنى تلك الأسطر التى ذكرها هشام بن محمد الذى أسند  
إليه الطبرى رواية الوصية بنصها حسبما هو واضح مما مر من إيراد النصين ، والتي  
قال فيها نقلاً عن أبى مخنف : " حدثنى عبد الملك بن نوفل بن مساحق بن عبد  
الله ابن مخزومة أن معاوية لما مرض مرضته التى هلك فيها ، دعا يزيد ابنه ، فقال :  
يا بنى إني قد كفتك الرحلة والترحال ، ووطأت لك الأشياء ، وذلك لك  
الأعداء ، وأخضعت لك أعناق العرب ، وجمعت لك من جمع واحد " .

أما النقص فى النص أبى مخنف ، مقارنةً بنص عوانة ، فهو المتمثل فى ذلك  
الوصف الذى خصَّ به معاوية رضى الله عنه أهل الحجاز والشام والعراق بما  
خصهم به ، إذا جاء النص الذى أسنده الطبرى إلى هشام بن محمد راوى نص  
عوانة حسبما مرَّ من قبل على النحو التالى : " قال هشام ، قال عوانة : قد سمعنا  
فى حديث آخر أن معاوية لما حضره الموت وذلك فى سنة ٦٠ وكان يزيد غائباً ،  
فدعا الضحاك بن قيس الفهرى ، وكان صاحب شرطته ، ومسلم بن عقبة المرى  
فأوصى إليهما فقال : بلغا يزيد وصيتى ، انظر أهل الحجاز ، فإنهم أصلك فأكرم  
من قدم عليك منهم ، وتعاهد من غاب ، وانظر أهل العراق ، فإن سألك أن

تعزل عنهم كل يوم عاملاً ، فافعل فإن عزل عامل أحب إلى من أن تشهر عليك  
مائة ألف سيف ، وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك وعييتك ، فإن نابك شئ من  
عدوك ، فانتصر بهم ، فإذا أصبتهم ، فاردد أهل الشام إلى بلادهم ، فهم إن أقاموا  
بغير بلادهم أخذوا بغير أخلاقهم " .

يبقى بعد هذا إن نشير إلى موطن الإتفاق بين الرجلين ، فالحق إن الشبه جد  
واضح في الجزء المتصل بالتحذير أو التخويف الذي بثه معاوية روع ابنه يزيد من  
النفر الذين خالفوه من قريش في التأيي عن بيعة يزيد ، هذا الجزء الذي يحذر فيه  
معاوية ابنه من هؤلاء نفر الذين حددهم وذكرهم له صراحة ، هو الذي التقى  
عنده الرجلان ، وهو الذي كان عرضة للدخل والاختلاق عند واحد من هذين  
الرجلين ، وقد تعمدنا إرجاء ذكر اسمه حتى نأتى على تمام الملاحظات الأولية على  
النصين ، ثم نشرع في التحليل بعد . ولا تظن لنا وقفة بعد هذا الإطار إلا عند  
جزئيتين لانخال القارئ الكريم إلا قد فطن إليهما ، أولادهما تلك التي يمكن أن  
نُعبّر عنها بالقول : إنه مع الإتفاق بين الراويين على إن الوصية موجهة ليزيد وهو  
المعنى بها إلا إن الاختلاف وقع في هل وجهت ليزيد مباشرة أم نقلت إليه نقلاً ؟  
الثانية أننا نلاحظ إن راوياً واحداً أورد نصَّ الوصيتين هو : هشام بن محمد الذي  
سنعرض له فيما بعد ، وبوسعنا أن نلاحظ إن ثمة اختلافاً يسيراً آخر في أن هناك  
شخصاً آخر أسند إليه أبو مخنف روايته فيما ذكره هشام بن محمد من حديث  
الوصية ، وهو عبد الملك ابن نوفل بن مساحق بن عبد الله بن مخزومة ، وسنقف  
عنده بعد إن شاء الله ، فيما خلت رواية عوانة من ذلك .

### مقتضيات رد أحد النصين سنداً :

وإذا استقام لنا الفراغ من حديث المقارنة بين النصين من حيث الشكل  
والمضمون علينا الشروع توجاً في حديث مقتضيات رد أحد النصين سنداً حسبما

ألزمتنا به أنفسنا ، على أن ذلك لا يستقيم له معنى ولا يطرد له قياس دون إن تقدم له بحديث ضاف - بعض الشيء .

وقر في نفس الباحث شك مذ وقع بصره على نصيب الوصية في تاريخ الأمم والملوك للطبري مفاده إنَّ ثمة اختلافًا ووضعاً داخل رواية أبي مخنف : لوط بن يحيى الأزدي ، فما يعرفه من أقوال علماء الجرح والتعديل والمؤرخين الثقات في أبي مخنف وإجماعهم على الرأي السئ فيه لا يفارق وعيه . هذا ، ومن نحو آخر فإن المادة التي أوردها أبو مخنف تبدو - فيما خلا صدر الوصية - مقززة منفرة فيها تطاول وقدح في حق الصحابة رضوان الله عليهم ، سواء أولئك الذين خالفوا معاوية في موضوع البيعة لابنه يزيد ، أو في حق معاوية رضى الله عنه نفسه - بيد إن الباحث وجد نفسه تجاه الراوى الآخر للوصية ، وهو : عوانة بن الحكم الكلبي ، في مأزق ، فرأى علماء الجرح والتعديل وأصحاب كتب التراجم والطبقات وبعض الفقهاء في عوانة غير بعيد عن رأيهم في أبي مخنف ، وإن لم يحكموا عليه تجريحاً بمثل ما حكموا به على أبي مخنف ، ولكنه على كل حال متهم عندهم كذلك . ومن هنا بات الباحث في حيرة من الأمر ، أى النصين يعتمد في بحثه هذا ، أهو نص أبي مخنف أم هو نص عوانة ؟ ... نعم نستدرك هنا فنقول لما بقى من الصورة إن المادة التي أوردها عوانة عن النص لا يشتم منها قدح أو مذمة في حق معاوية أو من خالفه من أبناء الصحابة ، وهذا أمر مهم للغاية ، كان الباحث وما يزال يضعه نصب عينه بل يسعى إليه .

على كل فلنعرض شخصية أبي مخنف بوصفه راوياً وإخبارياً على ميزان النقد العلمى ، وعلينا إن نعرض روايته على منهج المحدثين الذين حرروه لنا في منهجية علمية دقيقة رصينة ، نخلص إلينا وفقها حديث رسول الله ﷺ صافياً نقياً من شوائب الوضع والوضاعين ، أى منهج نقد الرواية سنداً وامتناً . أقول فلنعرض شخصية أبي مخنف وروايته تلك على هذا المنهج الذى يقوم على نقد الرواية نقداً

داخليًا ونقدًا خارجيًا أو ما يعرف بنقد السند والمتن (٢٨) ، وهو المنهج الذى غداً مطروحاً ومطلوباً من قبل فريق من المؤرخين والباحثين المحدثين فى تمحيص الرواية التاريخية ولاسيما فترة صدر الإسلام ، إى التى تشمل العصر النبوى ، وعصر الراشدين والعصر الأموى ، وذلك من أجل تنقيح تاريخنا مما خالطه من الدخيل والشوائب (٢٩) . أجل فلنعمل ذلك لنصل إلى الحقيقة - ما أمكننا الجهد وبلغتنا الطاقة - ثم نعمل الشئ ذاته مع عوانة ونصه ، ثم ننشئ فنعرض إلى هشام بن محمد ، وعبد الملك بن مساحق اللذين جاء ذكرهما فى النصين .

### التعريف بأطراف رواية الوصية :

قبل أن نعرض إلى أقوال العلماء فى أطراف رواية الوصية . علينا أن نعرف بأطراف الوصية الأربعة فى نصيها الواردين عند الطبرى . أمّا أبو مخنف : فهو لوط ابن يحيى بن سعيد بن مخنف بن سليم الأزدي ، المتوفى سنة سبع وخمسين ومائة للهجرة (٣٠) . يُعد أبو مخنف فى أوائل الإخباريين الذين اعتنوا بالرواية التاريخية تصنيفاً وتأليفاً ، ولقد تتبع أحد الباحثين مؤلفاته التى ألفها عن العراق بمخافة - وغيرها من الأقطار - بعامة كما تتبع جميع ما قيل عن أبى مخنف من حيث نشأته ومذهبه إلى غير ذلك (٣١) . ولعلنا هنا نكتفى بالإشارة إلى إنه شيعى المذهب بإجماع المؤرخين وعلماء الجرح والتعديل .

إما عوانة بن الحكم ، فهو عوانة بن الحكم بن عياض بن وزر الكلبي العلامة الإخباري ، أبو الحكم الكوفى الضرير ، أحد الفصحاء . له كتاب : التاريخ وكتاب سير معاوية وبنى أمية ، توفى سنة سبع وأربعين ومائة (٣٢) .

وأما هشام بن محمد ، فقد سرد لنا الذهبى ترجمته كذلك فى كتابه أنف الذكر أى : سير إعلام النبلاء (٣٣) ، فقال عنه : العلامة الإخباري النسابة الأوحى أبو المنذر : هشام بن الإخباري الباهر محمد بن السائب بن بشر الكوفى ، تصانيفه

جمّة ، توفى سنة أربع ومائتين على الصحيح . وأما عبد الملك بن نوفل الذى يصرح لوط بن يحيى بالقول أنه حدثه بخبر الوصية فهو : عبد الملك بن نوفل بن مساحق بن عبد الله بن مخزومة العامرى ، عامر قريش ، مدنى ، يكنى أبا نوفل (٣٤).

### أقوال العلماء فيهم :

وإذ فرغنا من التعريف بأطراف نقل خبر الوصية الأربعة فى نصيها معاً ، يحسن بنا إن نورد أقوال العلماء فى كل واحد منهم . أما أبو مخنف : لوط بن يحيى فقد قال عنه علماء الجرح والتعديل كلاماً مهماً فى تجريحه ، فهذا ابن أبى حاتم الرازى (٣٥) يقول عنه : متروك الحديث ، وهذا ابن عدى (٣٦) : - وهو رأس فى علم الجرح والتعديل - يقول عنه ما نصه : " حدث بإخبار من تقدم من السلف الصالحين . ولا يبعد منه إن يتناولهم وهو شيعى محترق صاحب أخبارهم ، وإنما وصفته للإستغناء عن ذكر حديثه " . وفى موضع آخر يقول (٣٧) : وله من الأخبار المكروه الذى لا استحباب ذكره ، ثم هذا الإمام المحقق الثبت شمس الدين الذهبى - وهو علم فى فن الجرح والتعديل - يقول عنه فى كتابه : ميزان الإعتدال (٣٨) : " إخبارى تالف لا يوثق به " . أما فى كتابه سير أعلام النبلاء (٣٩) فقد قال بعد إن ذكر عدداً من الذين سماهم ممن رروا عنه ، قال ختماً لكلامه... وطائفة من الجهولين ، وهو من بابة (٤٠) سيف بن عمر التميمى (٤١) ، صاحب الردة ، وعبد الله بن عياش المتوفى (٤٢) وعوانة بن الحكم .

وإذ ما تركنا هذا نفر من علماء الجرح والتعديل الذين اكتفينا بهم من غيرهم من العلماء فى هذا الشأن إذا ما تركنا هؤلاء إلى الفقهاء ، لرأينا إن رأيهم فى أبى مخنف لا يقل جرحاً عن علماء الجرح والتعديل أولئك . فهذا ابن تيمية مثلاً يقول فى كتابه منهاج السنة (٤٣) فى معرض كتابه عن الشيعة : " وعلمائهم يعتمدون على نقل مثل أبى مخنف : لوط بن يحيى الأزدى ، هشام بن محمد

السائب وأمثالهما من المعروفين بالكذب عن أهل العلم " . وفى كتابه الرد على البكرى (٤٤) يقول : " وأما جمهور المصنفين فى الأخبار والتواريخ والسير والفتن من رجال الجرح والتعديل ، فهم من هو فى نفسه متهم أو غير حافظ كأبى مخنف : لوط بن يحيى الأزدي ، وهشام بن محمد السائب الكلبى وإسحاق بن بشر (٤٥) وأمثالهم من الكذابين " .

أما عوانة بن الحكم فلقد جهدت فى البحث عن ترجمة له فى مظانها المشهورة ، أى كتب الجرح والتعديل ، فلم أعثر على ترجمة له عندهم ، اللهم إلا ما سطره ابن حجر فى لسان الميزان (٤٦) من القول بأنه كان صدوقاً فى نقله . أما كتب التواريخ العامة وكتب التراجم فقد ترجم له ابن النديم فى الفهرست ، المقالة الثالثة ، الفن الأول (٤٧) ، وياقوت الحوى فى معجم الأدباء (٤٨) ، والذهبى فى سير إعلام النبلاء (٤٩) ، وكذلك كتابه العبر فى أخبار من غير (٥٠) ، ثم ابن العماد الحنبلى فى كتابه : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب (٥١) . وهذه التراجم جميعها متقاربة ، وبوسعنا إن نشير فقط إلى ترجمة الذهبى له فى كتابه أنف الذكر ، أى سير إعلام النبلاء (٥٢) ، ولاسيما وقد عُدنا إليه من قبل فى التعريف بعوانة ، فلقد قال بعد أن سرد لنا نسبه : ... أبو الحكم الكوفى الضرير ، أحد الفصحاء ، له كتاب سير معاوية وبنى أمية ، وغير ذلك . يروى عنه : هشام بن الكلبى ، وكان صدوقاً فى نقله قال محمد بن إسحاق النديم : توفى سنة سبع وأربعين ومئة وهناك قول بأن وفاته كانت سنة ثمان وخمسين ومائة حسبما ألمعنا إلى ذلك من قبل .

وأما هشام بن محمد السائب الكلبى فحسبنا إن نشير إلى ما ذكره الذهبى عنه فى ميزان الاعتدال (٥٣) ، فلقد قال عنه ما نصه : " قال أحمد بن حنبل : إنما كان صاحب سمر ونسب . ما ظننت إن أحداً يُحدّث عنه ، وقال الدار قطنى وغيره - متروك ، وقال ابن عساكر : رافضى ، وقال كذلك : وهشام لا يوثق به " .

وفى كتاب سير إعلام النبلاء (٥٤) ، قال الذهبى كذلك بعد أن ساق نسب هشام ، مما سبق لنا إن سردناه آنفاً ، قال : " ... أحد المتروكين كأبيه ... وتصانيفه جملة بلغت مائة وخمسين مصنفاً ، وكان أبوه مفسراً ، ولكنه لا يوثق به أيضاً وفيه رفض كإبنه " .

وننتهى إلى الطرف الرابع فى الوصية ، أى عبد الملك بن مساحق لنقول إننا لم نوفق فى العثور على ترجمة له سوى التى أشرت إليها والتى أوردها ابن حجر العسقلانى فى كتابه : تقريب التهذيب (٥٥) التى أوردها فيها ذكر اسمه ونسبه . ونورد هنا قوله فيه : مقبول من الثالثة ، ويعنى بالثالثة الطبقة الثالثة من الرواة - بحسب ترتيبه هو للرواة - وهى الطبقة الوسطى من التابعين . وذكر إنه خرج له من أصحاب كتب الصحاح : أبو داود ، والنسائى . ويعنى ابن حجر بقوله مقبول ، أى من خلال المراتب التى عقدها للرواة ، يعنى تلك الطبقة التى ليس لها من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله فإليه الإشارة بلفظ مقبول " هى عبارة ابن حجر بنصها " حيث يتابع (٥٦) .

ونستدرك أخيراً فنقول إننا وجدنا اسمه ، أى عبد الملك بن نوفل بن مساحق فى الشجرة التى رسمها يحيى بن إبراهيم بن على اليعقوبى فى كتابه : مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى - عصر الخلافة الراشدة - دراسة نقدية (٥٧) ، المار ذكره سابقاً . بيد أنه لم يشر إلى ترجمته .

وإذ فرغنا من حيث التعريف بأطراف رواية الوصية ثم أقوال العلماء فيهم ، علينا إن ننتهى تأسيساً على ما مر إلى القول بأن رواية أبى مخنف متهافئة واهية ساقطة سنداً ، إذ قد رأينا أى مكانة علمية لأبى مخنف : لوط بن يحيى ، وليس علينا من تثريب بعدئذ من القول إن أقوال العلماء أطبقت على تضعيفه فى الحديث وعلى تركه . وليست الروايات التاريخية بأفضل حالاً من الحديث . فلقد ناقش يحيى بن إبراهيم (٥٨) روايات أبى مخنف فى عصر الخلافة فقط ، حيث قصر عليها

جهد فتبين له بعد مناقشة طويلة سقوطها وتهافتها . وللمناسبة فقد بلغت نحواً من أربعة وأربعين رواية . وهكذا فإن روايته لذلك النص ساقطة من حيث السند لا يعتد بها .

أما عوانة بن الحكم ، فإن حكم علماء الجرح والتعديل عليه وفيه لا يرقى إلى حكمهم على أبي مخنف . ولا بد إن أعيد هنا القول إننى لم أعثر له على ذكر فى كتب الضعفاء والمتروكين ، بل لقد رأينا ابن حجر يصفه بالصدوق فى كتابه لسان الميزان . ولئن كان الإمام شمس الدين الذهبى قد وضعه فى درجة مساوية لأبى مخنف وسيف بن عمر الصبى وعبد الله بن عياش المنترف . وذلك فى كتابه : سير إعلام النبلاء حسبما مر بنا سابقاً ، فإنه لم يفعل أو بمعنى أدق لم يترجم له فى كتابه النقدى الصارم : ميزان الاعتدال ، ثم إنه ذكر فى كتابه سير إعلام النبلاء نفسه فى سياق ترجمته لعوانة بأنه كان صدوقاً فى نقله (٥٩) .

ولئن قال ابن النديم (٦٠) وتابعه ياقوت الحموى فى معجم الأدباء (٦١) إنه كان عثمانياً يضع أخباراً لبني أمية ، أى أنه كان ذا ميل للأُمويين وأنه يتعصب لهم ولا سيما عثمان بن عفان رضى الله عنه ، وهى قضية تدخل فى عداد قضية ميول الإخباريين وأهوائهم التى تعددت مشاربها بين مآرب نفسية طوراً ومآرب مذهبية طوراً ثانياً ومآرب إقليمية طوراً ثالثاً (٦٢) ، أقول لأن وصفه ابن النديم بما وصفه به ، فإننا نرى وجاهة فى قول شاكر مصطفى (٦٣) فى مقارنته بين عوانة بن الحكم وبين أبى مخنف من حيث الرواية التاريخية ، إذ يرى إن عوانة روى وكتب كتباً عامة لا تتناول موضوعاً خاصاً ضيقاً ولكن أكثر سعة، هى مطالعة التاريخ الإسلامى العام على خلاف أبى مخنف . ثم علل أسباب كتابته كتاباً عن بني أمية عنوانه - سيرة معاوية وبني أمية - بأن ذلك يعود إلى معرفة قوية بدخائل العهد الأموى بحكم كونه كلبياً أى من قبيلة كلب اليمنية التى ارتبطت بروابط متينة مع الأمويين فى أغلب فترات حكمهم (٦٤) . ولقد ذكر شاكر مصطفى - وليس ثمة



ما يدعو لمخالفته - إن ذلك لا يعنى أنه - أى عوانة - يتعصب للأمويين لذلك الارتباط ، بل لأنه لا يهمل الآراء المعارضة لهم ولا الروايات العراقية والمدينة فقد تبين له من التقصى فى بعض المصادر التاريخية وجود الكثير من النصوص لعوانة جاءت قوية مؤيدة للزبيريين(٦٥) وأخرى ضد الحجاج ، ونصوص أخرى مؤيدة للعلويين ، وأخرى ضد الكوفة .

يبقى أخيراً إن نؤكد هنا إن مقتضيات التحقيق هى وحدها التى فرضت علينا الإشارة إلى هشام بن محمد السائب الكلبي بوصفه الشخص الذى أسند إليه الطبرى رواية نصى الوصية عن أبى مخنف وعوانة ، وكذا الأمر فيما يتعلق بعبد الملك بن نوفل شيخ أبى مخنف . نقول هذا لحقيقة العلمية لتأخذ الدراسة النقدية حقها من الطرح ، دون إن ننحى عليهما بأى لائمة ، إذ يبدو إن التحريف والوضع - الذى ستكشفه الدراسة النقدية للمتن - يتحمل تبعته أبو مخنف : لسوط ابن يحيى الأزدي ، الذى أتضح للعلماء بجلاء تشييعه الشديد . هذا شئ والشئ الثانى إن تشييع هشام ابن محمد السائب الكلبي الذى أشار إليه عدد من علماء الجرح والتعديل حسبما مر بنا سابقاً ، لم يمنعه من رواية نص عوانة الذى يختلف عن نص أبى مخنف . والشئ الثالث إن عبد الملك بن نوفل بن مساحق وصفه ابن حجر - وهو رأس فى علم الجرح والتعديل - بأنه مقبول الرواية حسبما مر بنا سابقاً . هذا شئ ، والشئ الآخر أن عبد الملك بن نوفل كان معاصراً لمعاوية وروى عنه(٦٦) ، وليس يعد إنه سمع خير الوصية أو رواها له أحد الرجلين : الضحاك أو مسلم بن عقبة المرى ، وقد توفي بعد معاوية بأربع سنوات، كما أن عبد الملك بن نوفل سليل بيت كانت له صلته الوثيقة بالبيت الأموى(٦٧) . ومن هنا لا نجد مبرراً لتقول عبد الملك على معاوية ، ولكن التجريف وقع من أبى مخنف ، فلا تثريب إذن من إسقاط رواية أبى مخنف سنداً .

## مقتضيات رد أحد النصين متناً :

الحقيقة إن المتن الذى سنفصل الحديث عنه وهو الذى يهدم - مع السند - رواية أبى مخنف ، يمثل الصورة الأوضح للتهافت والضعف والسقم الذى تميزت به بعض الروايات التاريخية التى لا كها نفر من الإخباريين الضعاف . ففى البدء يلتفت نظرنا خطأ أبى مخنف التاريخى المتمثل فى قوله : إن معاوية لما مرض مرضته التى هلك فيها ، دعا يزيد ابنه فقال : يا بنى ... إلخ . نقول خطأ تاريخياً ، لأننا وقد أجرينا استقصاءً واسعاً حول هذه النقطة تبين لنا خلالها إن يزيداً كان فى الوقت الذى اشتد المرض على معاوية وبات يتوقع حلول أجله المحتوم ، كان فى حوارين (٦٨) البعيدة عن دمشق ، ولقد نص على ذلك بعض ثقات المؤرخين من أمثال الذهبى وابن كثير وابن الأثير وغيرهم (٦٩) .

ثم إذا وقفنا عند الجزء الذى تشابه فيه النصان : نص أبى مخنف ونص عوانة ، وهو المتمثل فى التحذير من أولئك نفر من أبناء الصحابة رضى الله عنهم ، لرأينا أن ثمة خطأ تاريخياً ثانياً تميزت به رواية أبى مخنف . هذا الخطأ هو المتمثل فى قوله : إن معاوية رضى الله عنه حذر ابنه من أربعة نفر من قريش هم : عبد الله بن عمر ، الحسين بن على ، عبد الرحمن بن أبى بكر ، وأخيراً عبد الله بن الزبير . ومكان الخطأ يكمن فى ذكره لعبد الرحمن بن أبى بكر ضمن هؤلاء ، فالحقيقة أن الصواب هو ما ذكره عوانة بن الحكم فى روايته من أنهم ثلاثة نفر لا أربعة . وذلك لأن عبد الرحمن بن أبى بكر رضى الله عنهما - وهو ثالث الأربعة فى رواية أبى مخنف - كان قد توفى قبل معاوية بعامين ، أى أنه توفى على المشهور والأرجح سنة ٥٨هـ . وهذا ما ذكره مؤرخو تراجم الصحابة رضى الله عنهم (٧٠) ، ثم هذا هو عينه ما لاحظته ابن كثير (٧١) الذى تدخل معلقاً بعد أن أورد نص أبى مخنف فبلغ فى الحديث هذه النقطة ، تدخل معلقاً فقال العبارة التالية: كذا قال ، يعنى كذا قال أبو مخنف ، ثم أردف قائلاً : والصحيح أن عبد

الرحمن كان قد توفى قبل موت معاوية بسنتين كما قدمنا . ويعنى ابن كثير بهذه العبارة ما كان قد تحدث عنه من ذكر وفيات بعض المشاهير سنة ٥٨هـ ومنهم عبد الرحمن بن أبى بكر الصديق رضى الله عنهما .

ولسنا ندرى حقيقة سبب هذا الفعل من أبى مخنف ، لسنا ندرى هل يعود إلى غفلة غير مقصودة أوقعته فى هذا الخطأ التاريخى ، مع أنه شئ مثير للإستغراب أن يغيب عنه هذا ، والتدوين التاريخى كان آنذاك شديد الإهتمام بذكر وفيات الأعيان ؟ أم أن فى الأمر قصداً متعمداً لإظهار معاوية فى صورة تهيج عليه النفوس ، بالإشارة إلى أن ابن الخليفة الراشد الأول كان من الممتنعين على المعاوية . ولقد كان بالفعل من الممتنعين على معاوية مثل غيره من أبناء الصحابة رضى الله عنهم ، بل كان أكثرهم استياءً (٧٢) ، ولكن هذا لا يعنى أن يستغل أبو مخنف هذا لميوله المذهبية التى تدفعه إلى تهيج النفوس على معاوية وبنى أمية وأن يستغل هذه الواقعة التاريخية فىلوى ذراع الحقيقة ويحشر اسم رجل كان قد توفى قبل ظهور النص بعامين ، وهو الذى اقترن بوفاة معاوية .

وثمة خطأ تاريخى ثالث لا يقل فداحة عن هذا الخطأ بل يزيد عليه ، إذ نرى فيه صورة واضحة للإساءة للصحابة رضى الله عنهم . لقد تدخلت ميول أبى مخنف المذهبية فيه دون مراة ، إذ أن من الطبيعى أن يقف أبو مخنف موقف العداء من معاوية وإن يهيج النفوس عليه ، وإن تأتى عباراته ملتهبة قاسية مغلوطة لا تصيب معاوية وحده فحسب ، بل وبعض من جاء ذكرهم فى الوصية من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين . فأبو مخنف لم يكتف بالخطأ التاريخى الذى وقع فيه ، وهو جعله عبد الرحمن بن أبى بكر فى عداد النفر الذين حذر معاوية ابنه يزيد منهم ، ولكنه أورد قولاً على لسان معاوية فيه إساءة لمعاوية وعبد الرحمن معاً .

هذا القول هو الذى سبق لنا أن رأيناه فى نص أبى مخنف الذى يقول فيه معاوية : وأما ابن أبى بكر ، فهو رجل إن رأى أصحابه صنعوا شيئاً صنع مثلهم ،

ليست له همه إلا في النساء واللهو . هنا نجد أبا مخنف يظهر عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما بمظهر الامعة الذي لا رأى له . ثم لم يكفه هذا ، بل زاد فوصفه بالمضياع المتلاف لهمته التي ما وسعت من الأمور إلا النساء واللهو .

ترى هل كان أبو مخنف وهو يورد هذه العبارة يريد أن يمرر هذا القول الظالم معتمداً على ما اشتهر من أمر تولع عبد الرحمن بن أبي بكر بابنة الجودي ، وهو الموضوع الذي أشار إليه بعض المؤرخين (٧٣) فظن أن ذلك ألزم لحجته ؟ الحقيقة أنه وإن تولع عبد الرحمن بن أبي بكر بابنة الجودي ، فقد انتهى به الأمر إلى النكاح الشرعي حيث كرمت عنده . ثم لم نعد نسمع شيئاً ما عن موضوع النساء . ثم لو كان على عبد الرحمن من لوم هنا لكان قد لامه عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ولكانت قد لامته أخته السيدة عائشة رضي الله عنها . لننظر ما قاله الذهبي (٧٤) هنا في ترجمة عبد الرحمن بن أبي بكر : " كان أسن أولاد الصديق وكان من الرماة المذكورين الشجعان ، قتل يوم اليمامة سبعة من كبارهم ... وقد هوى ابنة الجودي وتغزل فيها بقوله ... فقال عمر لأمير عسكره إن ظفرت بهذه عنوة فادفعها إلى ابن أبي بكر ، فظفر بها فدفعتها إليه ، فأعجب بها وآثرها على نسائه ... إلخ " .

ثم كيف يتهم عبد الرحمن بالأمعة ، بل كيف يتهم معاوية عبد الرحمن بالإمعة ، وهو الذي تصدى لروان بن الحكم ، عامل معاوية على المدينة ، لما أخبره هو ونفر من أهل المدينة بعزم معاوية العهد لابنه يزيد تصدى له ، فقال معبراً عن استيائه : جعلتموها هرقلية أو قيصرية . كلما مات هرقل أو قيصر ، خلفه قيصر أو هرقل (٧٥) . وكرر هذا القول دون موارد لما جاء معاوية إلى الحجاز لأخذ البيعة لابنه يزيد ومقابلة النفر الذين امتنعوا عن البيعة له ، وفيهم عبد الرحمن ابن أبي بكر (٧٦) .

وننتقل إلى وصف معاوية الذى ذكره أبو مخنف أنه قاله فى حق الصحابى ابن الصحابى : عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما ، ثم تبدى فيه كما يتراءى لنا إساءة للرجلين معاً : معاوية وابن الزبير ، فى البداية لسنا نقصد عبارات : وأما الذى الذى يجثم لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب ، وهما المعنيان اللذان درج العرب على أن يُشبهوا بعض الرجال بهاتين الصفتين المشهورتين عن الأسد والثعلب ، أى : الجثوم والمراوغة . الجثوم لزوم المكان وعدم مبارحته أو اللصوق بالأرض (٧٧) ، وهى ما اشتهر به الأسد (٧٨) ، والمراوغة : الاحتياذ يمنه ويسرة فى سرعة وخديعة (٧٩) ، وقد اشتهر بها بين الحيوانات الثعلب (٨٠) .

لسنا نقصد هذا ، ولكننا نقصد تلك العبارة التى يقول فيها معاوية ليزيد حسب رواية أبى مخنف : ... فإن فعلها بك أى خرج عليك فقطعه إرباً إرباً .

الإربُ فى اللغة : العضو ، وإرباً : قطع ، وإرباً إرباً : العضو قطعاً كاملاً كما الذبيحة التى تقطع إرباً إرباً : عضواً عضواً (٨١) . هذا من حيث اللغة ، ومن حيث المعنى السياسى لا يمكن لسياسى حصيف محنك مثل معاوية أن يطلب من ابنه مثل هذا المطلب . وهو الذى ما جُربَ عليه أن سفك دم أحد الصحابة قتلاً ، فقيما عدا حجر بن عدى (٨٢) وحادثته (٨٣) لا نملك دليلاً على قيام معاوية بالفتك بأحد الصحابة .

ثم أن معاوية رضى الله عنه مع معرفته بموقف عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما الراض لموضوع البيعة ليزيد بولاية العهد (٨٤) ، ومع إفصاحه عما يتميز به عبد الله بن الزبير من صفات سياسية (٨٥) لانظن أنه يحرص ابنه على قتل عبد الله بن الزبير ، حتى ولو امتنع عليه . ولعل الأولى أن يطلب منه تركه وشأنه - ما دام أن بيعته قد انعقدت شرعاً - كما فعل هو نفسه - أى معاوية - عندما ترك النفس الأربعة وشأنهم ، وإن كان قد أظهر للناس أنهم بايعوا (٨٦) . لقد كان فى وسع

معاوية أن ينصح ابنه باتخاذ نفس الموقف لو واجهه هؤلاء الصحابة رضى الله عنهم  
- ومنهم عبد الله بن الزبير - بموقفهم الراض .

ونخلص من هذا كله إلى القول بأننا سنعمد رواية عوانة بن الحكم لملائمتها  
سنداً ومنتناً للواقع التاريخي من نحو ، ولما نعتقده يقيناً في الصحابة رضوان الله  
عليهم جميعاً من الخيرية والصلاح من نحو ثان (٨٧) ، ولما عرف عن معاوية رضى  
الله عنه من السجايا والخلال على رأسها الإغضاء والحلم والدهاء - التي دلت  
عليها سيرته وسلوكه من نحو ثالث ، فذلك " أدعى في حدس الخبر ومعرفة صحته  
من ضعفه " (٨٨) .

### التحليل

ولنمض الآن في تحليل وصية معاوية رضى الله عنه ، متحررين من تأثير أبى  
مخنف : لوط بن يحيى وروايته ، على أننا سنعود إليها بين الفينة والفينة للمقارنة  
بينها وبين نص عوانة ، ولكي يتأتى لنا ذلك يحسن بنا أن نجزئ نص عوانة إلى  
 فقرات عدة هي :

١ - قال هشام ، قال عوانة : قد سمعنا في حديث آخر أن معاوية لما حضره  
الموت وذلك في سنة ٦٠هـ ، وكان يزيد غائباً .

٢ - فدعا الضحاك بن قيس الفهرى وكان صاحب شرطته ، ومسلم بن عقبة  
المرى ، فأوصى إليهما .

٣ - فقال : بلغا يزيد وصيتي : أنظر أهل الحجاز ، فإنهم أصلك فأكرم من قدم  
عليك منهم وتعاهد من غاب .

٤ - وانظر أهل العراق فإن سألوك أن تعزل عنهم كل يوم عاملاً فإفعل فإن عزل  
عامل أحب إلى من تشهر عليك مائة ألف سيف .

٥ - وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك وعيبتك فإن نابك شئ من عدوك فانتصر بهم ، فإذا أصبتهم فاردد أهل الشام إلى بلادهم فإنهم إن أقاموا بغير بلادهم أخذوا بغير أخلاقهم .

٦ - وإنى لست أخاف من قريش إلا ثلاثة : حسين بن علي ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير .

٧ - فأما ابن عمر فرجل قد وقذه الدين ، فليس ملتصبا شئنا قبلك .

٨ - وأما الحسين بن علي . فإنه رجل خفيف ، وأرجو أن يكفيكه الله بمن قتل أباه ، وخذل أخاه ، وإن له رحمة ماسة ، وحقا عظيما وقرابة من محمد ﷺ . ولا أظن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه فإن قدرت عليه ، فاصفح عنه ، فإنى لو أنى صاحبه عفوت عنه .

٩ - وأما ابن الزبير ، فإنه خب وضب ، فإن شخص لك ، فالبدله ، إلا أن يلتمس منك صلحا ، فإن فعل فاقبل ، واحقن دماء قومك ما استطعت .

\* \* \*

ويحيل إلى أنه ليس هناك ما يقال بصدد الفقرة الأولى التي قال فيها الطبرى، قال هشام ، قال عوانة : قد سمعنا ... إلخ . أجل ليس هناك ما يقال عن هذه الفقرة ، فلقد سبق لنا التعريف بهشام بن محمد بن السائب الكلبى فى القسم الأول من الدراسة النقدية ، وكذا الشأن فيما يتصل بعوانة مما لا فائدة من إعادته . غير أن ما يلفت النظر هنا هو عبارة عوانة : قد سمعنا فى حديث آخر أن معاوية ... إلخ ، فهل هذا يعنى أن عوانة قد سبق له الإطلاع على نص أبى مخنف سابق الذكر ، فقال ما قال اعتمادا على مصدره الذى وثق فيه ؟ يتراءى لنا أن هذا هو ما توحى به هذه العبارة . على أننا نستغرب ألا يشير عوانة إلى الشخص الذى نقل عنه خير الوصية مثلما فعل أبو مخنف الذى اسند روايته لعبد الملك بن نوفل بن

مساحق . وبعيد جداً أن يكون عوانة معاصراً للأحداث وهو الذى توفى سنة ٤٧ هـ . فهاهنا انقطاع يصل إلى أكثر من قرن . ترى ما الذى يعنيه هذا . هل يعنى التقليل من قيمة الرواية لانقطاع السند مدة طويلة ولأن السند مجهول كذلك ، وهو الذى قل أن روى حديثاً مسنداً كما ذكر مؤرخو ترجمته (٨٩) ؟ ربما يكون الأمر كذلك ولكن هذا لا يقلل من روايته التى لها شاهد ، هو نص أبى مخنف نفسه . نرجو الا يبادر القارئ الاستغراب من قولنا هذا الذى ربما رأى فيه تناقضاً فالأمر ليس كذلك ، فنص أبى مخنف يؤكد فعلاً أن معاوية ترك وصية ، ولكن الاعتراض على أبى مخنف ينحصر فى التغيير والتبديل الذين أحدثتهما - مدفوعاً بميوله المذهبية كما يبدو - فى نص الوصية . ومن هنا شابه نص أبى مخنف عوانة فى عدة جوانب ، وخالفه فى جوانب أخرى . هذا هو كل شئ فيما يتراءى لنا .

وبعد هذا لا يبقى لنا ما نقوله عن هذه الفقرة سوى التذكير بأن سنة ٦٠ هـ ، هى السنة الى توفى فيها معاوية بإجماع مؤرخى ترجمته فى كتب التاريخ العام وكتب التراجم والطبقات ، ولم يشذ عنها مؤلف البتة بخلاف ذلك . وهذا القول يشمل كذلك عبارة : وكان يزيد غائباً التى حققنا أمرها من قبل فى الدراسة النقدية ، تبين لنا أن هناك إجماعاً على أن يزيداً كان غائباً عن دمشق عند وفاة أبيه . وهذا هو نفسه ما عاد أبو مخنف فإشار إليه فى موضع آخر من روايته للأحداث التاريخية حسبما نقل عنه الطبرى ومن بعده ابن كثير (٩٠) .

ونمر بالفقرة الثانية مروراً عابراً وهى التى ذكر فيها عوانة أن معاوية دعا الضحاك بن قيس الفهرى صاحب شرطته ومسلم بن عقبة المرى فأوصى إليهما ، وذلك بالطبع لأنه قد سبق لنا التعريف بالضحاك ومسلم بن عقبة المرى فى الدراسة النقدية . هذا شئ والشئ الآخر أننا انتهينا بالأدلة والشواهد التاريخية إلى أن معاوية استودعهما الوصية مباشرة بخلاف ما جاء فى نص أبى مخنف من أن



معاوية بث الوصية روع ابنه يزيد مباشرة . وإذا استقام هذا فلنتقل إلى الفقرة الثالثة التي قال فيها عوانة عن معاوية للرجلين - الضحاك ومسلم - بلغا يزيد وصيتي : انظر أهل الحجاز فإنهم أصلك ، فآكرم من قدم عليك منهم وتعاهد من غاب .

إن هذه الفقرة - وماتبها من فقرات - لتؤكد دون ريب أى رجل كان معاوية . إنه وهو السياسى الذى عركته الأحداث والتجارب يعرف أن الحجاز مركز ثقل سياسى لا يُستهان به البتة ، كيف لا ، وهو موئل دولة النبوة والخلافة الراشدة ؟ كيف لا وهو : عش صحابة رسول الله ﷺ والتابعين لهم ، الذين ينظر إليهم أهل الأمصار الإسلامية الأخرى بالتجلة والاحترام ؟ . ثم إن معاوية يعرف ويدرك أنه ما وصل إلى ما وصل إليه من السلطان والنفوذ إلا بعراقتة الحجازية ، فهو القرشى المكي العبد منافى ، أى فى الذروة من بيوتات الحجاز . ومن هنا فليس فى الأمر غرابة أن يدل معاوية ابنه يزيد على البدهية ، وهى أن أهل الحجاز أصله ومعوله . ويزيد نفسه ليس فى حاجة إلى تذكيره بهذا . فهذه بدهية لا تستوقف أحداً ، ولكن الأب السياسى والأب الباحث عن الرحم ، والمقدر لها حق قدرها لا يرى من تثريب فى أن يؤكد على ابنه القول ، حتى وإن كان بدهياً مفروغاً منه . وللأمر اشباه ونظائر ، فالأب عندما يلح على إبنائه فى وصيته التى يتركها لهم على ضرورة التواضع وجمع الشمل ، مع أنه يعرف أن هذه أمور بدهية ، فإنما يفعل ذلك زيادة فى التوثق (٩١) .

انظر أهل الحجاز ، فإنهم أصلك ، فآكرم من قدم عليك منهم ، وتعاهد من غاب . هذا هو ما كان يفعله معاوية مذ آلت إليه الخلافة أو إن شئت قلت الملك . لطالما كان يكرم من يقدم عليه من أهل الحجاز ، ولطالما بالغ فى ذلك مما كانت ألسنتهم تلهج به ، مما ذكرته لنا المصادر ورصدته ، ولطالما كان يتعاهد من غاب (٩٢) . وقصته مع عبد الله بن جعفر بن أسى طالب معروفة معلومة (٩٣) .

أجل هذا ما يريد الأب من ابنه ، ثم إن شواهد التاريخ تدل على أن معاوية كان لا يسقط أهل الحجاز من حساباته السياسية بل كان حريصاً على ذلك . ومما يدل عليه أنه جاء بعد مضي سنوات من بدء خلافته التي نعرف أنها جاءت بعد أحداث عاصفة معروفة معلومة ، وفي وقت كانت الأمة ترى فيه أن هناك من هو أحق من معاوية بالأمر لمكانته وفضله وسابقته . جاء المدينة ليواجه الصحابة رضوان الله عليهم وأبناءهم بإلقاء بيان سياسى مهم جداً يوضح كل معطيات الموقف ، بل تضمن نظرتة الإستشرافية للمستقبل (٩٤) .

دليل آخر أنه عندما عزم على الإعلان عن بيعته لإبنه يزيد ، حرص على أن يستمزج رأى أهل الحجاز ، وهم هنا - أهل المدينة من الصحابة رضى الله عنهم والتابعين ، فبعث إلى عامله مروان بن الحكم بذلك ، ودارت بينه وبين عامله الكتب عن مواقف أهل المدينة من البيعة . ولما تبين له أن ثمة ممانعة ، حرص على الحجى بنفسه إلى المدينة ، وهذا ما حدث فعلاً سنة ٥٦ هـ عندما جاء معتمراً ، فقابل نفر الذين امتنعوا عن البيعة ليزيد ، فناقشهم وناقشوه طويلاً (٩٥) .

ونلوى صعوداً نحو الفقرة الرابعة ، وهى التى يقول فيها معاوية ... وانظر أهل العراق ، فإن سألوك إن تعزل عنهم كل يوم عاملاً فافعل ، فإن عزل عامل أحب إلى من أن تشهر ألف سيف .

رؤية أو فلسفة من فلسفات التاريخ السياسية عميقة أن تدع العاصفة تمر ، أو كما عبّر عنها معاوية بنفسه : طأطئ لها تمر فتجاوزك (٩٦) ، أجل لا تثريب من التراجع عندما يقتضى الأمر ذلك ، ولا غضاضة من مساندة الأحداث بحسب الواقع والزمان ، ولقد كان معاوية رضى الله عنه سيد هذه المواقف ، أليس هو صاحب المبدأ السياسى المشهور بشعرة معاوية (٩٧) ؟ وأليس هو نفسه الذى قال فيه وفى حقه الصحابى الجليل عبد الله بن عباس : قد عملت بم غلب معاوية الناس؟ كان إذا طاروا وقع وإذا وقعوا طار (٩٨) .

فمعاوية هنا يريد من ابنه أن يسمح للعاصفة أن تمر مادام أن هناك داعياً لها. وملاحظة معاوية هذه لم تأت من فراغ ، فمعاوية الخبير بأحوال العراق ، القطر الهائج المائج آنذاك ، كان يقرأ الأحداث بعين يقظة مفتوحة . ينظر فيرى قطراً هائجاً مائجاً على عمّاله . يرجع البصر كرة أخرى فيرى أن الخليفة العظيم عمر ابن الخطاب رضی الله عنه ، وهو من هو ، يعزل عمالاً له في العراق لا لريبة فيهم ولا لشبهه . عمّال من أمثال سعد بن ابى وقاص الصحابي الجليل وأحد العشرة المبشرين بالجنة ، أبى موسى الأشعري وأبى هريرة ، يعزلهم ، وهو الخبير بهم وبعدهم ونزاهتهم . يفعل ذلك تهديئة للأحوال(٩٩) ، بل كان للفاروق عمر رضی الله عنه رأى مماثل في عزل الولاة عن الكوفة بخاصة ، حتى لو اضطر الأمر إلى عزل عامل كل يوم(١٠٠) .

ومعاوية رضی الله عنه الذى وقف من الخليفة الراشدى الرابع على ابن أبى طالب رضی الله عنه وأرضاه ذلك الموقف الذى رصدته كتب التاريخ ، كان يعرف كم عانى رضی الله عنه من أهل العراق حتى ملّهم(١٠١) . ثم كم عانى هو نفسه - أعنى معاوية - وعمّاله من ثوارتهم من بعد في العراق كثيراً(١٠٢) .

ثم إن معاوية الذى كان يحلم على الشخص يواجهه بكلام شديد لا يصمد له إلا الحلیم من الرجال - وقد ذاع صيته بهذا ذبوعاً شديداً(١٠٣) ، أليس بالحري أن يكون حلیمًا مع القطر ومع الرعية بصفة العموم ؟ .

هذه هى الرسالة التى أراد أن يوجهها لابنه ولولى العهد يزيد . أراد منه أن يكون سياسياً ماهراً لا يفلت الأمر من قبضته حتى لو استدعى الحال أن يعزل عن أهل العراق كل يوم عاملاً - وذلك بعيد - فليفعل ما دام الزمام بيديه . ثم تعال فانظر هذه العبارة ذات المغزى السياسى العميق : ... فإن عزل عامل أحب إلى من أن تشهر عليك مائة الف سيف . حكمة بالغة . أن تعزل عاملاً هو بلاشك امر قد يوجد حالة من الاستقواء عند أهل ذلك القطر . فلربما رأوا فيه دليل ضعف

النظام ولربما استمرعوا ذلك ، ولكن لأن الهدف أكبر والمضمون أعمق فلا ضير ان يلبي الحاكم الدعوة بعزل عامل (١٠٤) أو عاملين أو ثلاثة ، بل حتى كل يوم - وهو بعيد ، وإنما هو للمبالغة والتهويل ، إذا استدعى الأمر ذلك لئلا تعم الفوضى وتشيع البلبلة ، وترفع سيوف وتعلو رماح . فالعزل قضية فردية ، أما الشغب ، وأما الفوضى فجماعية ، ومن هنا لا ضير من فعل ذلك تهدئة للأحوال وسداً للذرائع .

وأخيراً يبدو أن عبارة : ... مائة ألف هذه حملت صيغة مبالغة . يبدو أنها كانت شائعة آنذاك في الشارع العام .. نطالع سيرة الأحنف بن قيس التميمي ، وقد اشتهر بالحلم هو الآخر ، فنجد في وصفه أنه إذا غضب غضب له مائة ألف لا يسألونه فيم غضب . ولعل المفارقة هنا أن قائل هذه العبارة هو معاوية بن أبي سفيان نفسه ، وقد قالها لخاصته من كبار رجال الدولة لما سأله عن هذا الرجل الذي يواجهه مواجهة شديدة ، فلا يملك معاوية إلا أن يدع العاصفة تمر (١٠٥) ، أوليس هو الذي يقول : إني لا أحول بين الناس وألستهم ما لم يحولوا بيننا وبين ملكنا (١٠٦) .

ويقودنا التحليل إلى الفقرة الخامسة التي يقول فيها معاوية لابنه يزيد : ... وانظر أهل الشام فليكونوا بطانتك وعيبتك فإن نابك شئ من عدوك ، فانتصر بهم ، فإذا أصبتهم فاردد أهل الشام إلى بلادهم ، فإنهم إن أقاموا بغير بلادهم أخذوا بغير أخلاقهم . هنا رؤية سياسية ثانية يهديها الأب إلى ابنه . على أننا قبل أن نتحدث عنها ، نود الوقوف عند المعنى اللغوي لكلمتي : البطانة والعيبة ، فالبطانة : أصفياء الرجل يكشف لهم أسرارهم (١٠٧) أما العيبة : فهي من الرجل موضع سره ، يقال فلان : عيبة فلان أي موضع سره (١٠٨) . إذن فالأب يطلب من ابنه أن يكون اعتماده على أهل الشام وحدهم ، لأنهم أثبتوا له طاعة عمياء ، وانقياداً تاماً . ولقد ذهبت الأمثلة بطاعة أهل الشام لمعاوية مذ جاءهم عاملاً على

بعض الشام ، حتى غدا خليفة أمضى معهم نحواً من أربعين سنة ألقوا إليه بعضا الطاعة وخبرهم : خبر نفسياتهم وعرف مدى إخلاصهم له ولأسرته (١٠٩) . من هنا يؤكد عل ابنه أن يجعل أهل الشام محل سره واهتمامه وأن يثق فى وقوفهم إلى جانبه متى ما واجهه موقف ما ، وليثق بأنهم سيلبون نداءه ، فليوجههم إلى خصومه ، ثم يعيدهم إلى شامهم حتى لا تتغير أخلاقهم . ولسنا ندرى هل هناك حالات فردية أو جماعية دلت على ذلك ، أم هو التخمين والحس فقط ؟ نقول هذا لأننا لم نعثر على دليل تاريخى حدث فيه هذا الذى يخوف ابنه منه . لا ندرى ولكن ربما يكون الحس السياسى الرفيع عند معاوية هو الذى دفعه إلى هذا .

على أننا قبل أن نغادر الحديث عن هذه الفقرة نريد القول بأنه بنهايتها ينتهى المتن الذى اختلف فيه نص عوانة عن نص أبى مخنف . وهنا نريد أن نقف وقفة عند أبى مخنف لتساءل : لم أهمل أبو مخنف الوصف الذى وصف به معاوية أهل الأمصار الثلاثة : الحجاز والعراق والشام ، أهى رغبة فى بث صورة منفرة لمعاوية تهيج النفوس ضده فعمد إلى اظهار معاوية بمظهر العسوف المستبد ، ومن هنا أغفل هذه الرؤية السياسية الهادئة الصائبة ، وولج إلى وصف معاوية للرجال الذين خالفوه ، ثم سمح لنفسه بالتزديد هنا والتقصيص هناك ؟ لا ندرى ولكننا نجد قرينة ربما توضح ذلك ، هى التى جاءت فى صدر الوصية - برواية أبى مخنف بالطبع - أى تلك المتعلقة بالعبارات التى صدر بها أبو مخنف الوصية التى ساقها ، ربما للتدليل على عسف معاوية - من وجهة نظره هو - وهى : يا بنى إنى قد كنت إنى قد كفتك الرحلة والترحال ووطأت لك الأشياء ، وذللت لك الأعداء ، وأخضعت لك أعناق العرب ، وجمعت لك من جمع واحد .

مع أننا لا ننكر أن فى بعض هذه الأسطر شيئا كبيرا من الصحة ، ولكن اعتراضنا على إهمال ذلك النص وإثبات هذه الأسطر وحدها . وننهى الحديث عن

هذه الفقرة بالتذكير بأن هذه الأسطر السالفة هي التي خلا منها نص عوانة بن الحكم حسبما ألمحنا إلى ذلك فى النقد .

ونسير مع الوصية فى فقرتها السادسة ، وهى التى يقول فيها معاوية لابنه :  
... وإنى لستُ أخاف من قريش إلا ثلاثة : حسين بن على ، وعبد الله بن عمر ،  
وعبد الله بن الزبير . الحقيقة أن هذه الفقرة لن تستوقفنا طويلاً ، فلقد سبق لنا  
القول بأن هذه الفقرة ، هى فاتحة التشابه بين نص عوانة ونص أبى مخنف ، ثم  
تليها الفقرات الثلاث الأخرى ، لكن ما لم نقله آنذاك أن الفقرات الأربع هذه  
وإن تشابهت فى النصين إلا إن التشابه ليس متطابقاً فيها جميعاً ، إذ ثمة اختلاف  
يسير بين رواية عوانة وأبى مخنف . وهكذا فإنه فيما يتصل بهذه الفقرة السادسة  
من نص عوانة نلاحظ أن ثمة اختلافاً بينها وبين الفقرة المماثلة فى نص أبى مخنف .  
فأبو مخنف يقول : ... وإنى لا أتخوف أن ينازعك هذا الأمر الذى استتب لك إلا  
أربعة نفر من قريش : الحسين بن على ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ،  
وعبد الرحمن بن أبى بكر . وفى الحين الذى جاء نص عوانة يقول : إنى لست  
أخاف من قريش إلا ثلاثة ، جاء نص أبى مخنف بزيادة انحصرت فى أمرين هما :  
الإشارة بالقول إلى أنه لا يتخوف أن ينازعه الأمر الذى استتب له ، ثم الإشارة إلى  
أنهم أربعة نفر . ولقد أكدنا فى النقد أن الصواب أنهم ثلاثة لا أربعة كما زعم  
أبو مخنف .

وإذ وضح هذا فلنمض نحو الفقرة السابعة التى يقول فيها معاوية لابنه يزيد  
بعد أن ذكر له الثلاثة نفر الذين يخافهم عليه : ... فأما ابن عمر ، فرجل قد وقده  
الدين فليس ملتصقاً قبلك . فى البدء لا بد من الإشارة إلى أن ثمة اختلافاً يسيراً  
كذلك بين نص عوانة هذا ونص أبى مخنف . فأبو مخنف يقول : ... فأما عبد الله  
بن عمر فرجل قد وقده العباد ، وإذا لم يبق غيره بايعك .

وإذا تركنا هذا فلنمض في تحليل فقرة عوانة . المعروف فعلاً أن عبد الله بن عمر والحسين بن علي وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي بكر قد امتنعوا عن البيعة ليزيد في حياة أبيه معاوية ، ولئن غيب الموت عبد الرحمن بن أبي بكر قبل أن يصدر معاوية وصيته لابنه يزيد فإنه ما زال يستشعر الخطر على ابنه من مواقف هؤلاء الثلاثة التفر من سادة الصحابة . على أنه يطمئن ابنه يزيد من ابن عمر الصحابي ابن الصحابي ، وهو الرجل الذي وقده الدين ، أي غلبه . وهو المعنى اللغوي لعبارة وقده (١١٠) الدين ، وهذه حقيقة فلقد انصرف ابن عمر رضي الله عنهما إلى الدين والعبادة بكلية ، وكثيرة هي المواقف التي وضع فيها زهده رضي الله عنه في المناصب والسلطان (١١١) . ومعاوية بتفهيمه لنفسيات الرجال إدراك أن ابن عمر الذي غلبه الدين والعبادة لن يكون له خطر على يزيد ، وربما يريد الأب من ابنه أن يحرص على عدم استعداد هذا الرجل كبير الشأن عند المسلمين (١١٢) .

وننتقل بعد هذا إلى الفقرة الثامنة من نص عوانة التي يقول فيها : وأما الحسين بن علي فإنه رجل خفيف ، فأرجو أن يكفيك الله بمن قتل أباه وخذل أخاه ، وإن له رحماً ماسة وحقاً عظيماً وقرابة من محمد ﷺ . ولا أظن أن أهل العراق تاركيه حتى يخرجوه فإن خرج عليك فظفرت به فاصفح عنه ، فإنني لو أني صاحبه عفوت عنه .

لا بد لنا من التذكير كذلك إلى أنه على تشابه هذه الفقرة مع الفقرة المماثلة من نص أبي مخنف إلا أن ثمة اختلافاً كذلك بينهما ، فقرة أبي مخنف : .. وأما الحسين بن علي فإن أهل العراق لن يدعوه حتى يخرجوه . يلاحظ هنا أنه على التطابق في ذكر حدس معاوية من تأثير أهل العراق في الحسين في موضوع الخروج ، فإن هذا الحدس جاء في صدر فقرة أبي مخنف ، في حين جاء عند عوانة في آخر الفقرة . هذا شيء والشئ الآخر أن هناك تطابقاً في موضوع الرحم والحق العظيم للحسين ، وكذلك موضوع الصفح . ويبقى بعد ذلك الإشارة إلى الزيادة

فى نص عوانة ، وهى المتمثلة فى قول معاوية عن الحسين ، فإنه رجل خفيف وأرجو أن يكفيكه الله بمن قتل أباه وخذل أخاه ، ثم زيادة جملتين وهما ... وقرابة من محمد ﷺ ، وكذلك : فإنى لو أنى صاحبه عفوت عنه . هذا من ناحية الشكل ، فإذا دلفنا نحو تحليل فقرة عوانة ، لرأينا معاوية يخوف ابنه يزيد من خروج الحسين بن على رضى الله عنهما عليه ، ومامن شك إن الحسين رضى الله عنه لم يكن راضياً عن بيعة يزيد وتترجم ذلك فى الموقف الذى وقفه هو وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الرحمن ابن أبى بكر من هذا الموضوع وجاهروا به معاوية (١١٣) .

ومعاوية هنا يمضى فيبين مخاوفه من أن الحسين رضى الله عنه ربما خالف يزيدا وخرج عليه ومع توقعه من أن شيئاً من ذلك قد يحدث إلا أنه يطمئن ابنه أن أهل العراق سوف لن يعضوا طويلاً فى تأييدهم للحسين . ولقد ساق إليه موقفين سابقين لأهل العراق مع على بن أبى طالب والد الحسين ، والحسن بن على أخيه ، وكلاهما يوضحان مواقف أهل العراق منهما (١١٤) . فمعاوية هنا يطمئن ابنه بأنه حتى لو حدث شئ من ذلك فلا يجزع . ولكن الأهم عند معاوية أن يرعى يزيد حق الحسين وصلته بالرسول الكريم محمد بن عبد الله ﷺ ثم يُشدّد عليه بأن يصفح لو حدث شئ مما يتخوفه ، ويؤكد عليه أنه لو حدث هذا فى أيامه هو ، فإنه سيبادر إلى الصفح إرعاء لحق الحسين ورحمه . ونختم بالقول إن هذا ليس بمستغرب من معاوية ، فالرجل يعرف من هو الحسين بن على ، ثم أنه يرى وهو السياسى الخنك إن الحكمة كل الحكمة والخنكة كل الخنكة تكمن فى تجاوز الأمر ، فياليت يزيداً فعل هذا فى تلك الأحداث المعروفة المعلومة .

ونخلص إلى الفقرة التاسعة والأخيرة التى يقول فيها معاوية لابنه يزيد : ... وأما ابن الزبير ، فإنه خب وضب ، فإذا شخص لك فالبدله إلا إن يلتمس منك صلحاً فإن فعل فأقل واحقن دماء قومك ما استطعت .



وقبل أن نمضى فى تحليل الفقرة لابد إقتضاء لما سرنا عليه - من ملاحظة الفروقات بين فقرة عوانة وفقرة أبى مخنف ... فقرة أبى مخنف تقول فى موضوع عبد الله بن الزبير : ... وأما الذى يبحث لك جثوم الأسد ويراوغك مراوغة الثعلب فإذا أمكته فرصة فذاك ابن الزبير ، فإن هو فعلها بك فقدت عليه فقطعه إرباً إرباً. يلاحظ فرقاً واضحاً من حيث الشكل ومن حيث المضمون ، وإذا كنا قد فندنا هذه الفقرة مضموناً فى النقد فإن مما لا فائدة منه إن نبحث عن التشابه بين الفقرتين من حيث الشكل ، فالفرق بينهما جد واضح . على كل حال فلندع هذا ولنمض فى تحليل فقرة عوانة . فى البدء يصف معاوية لابنه يزيد ، عبد الله بن الزبير بالخب والضب . أما الخب فى اللغة فهو خَبٌّ خَبًّا : خدع وغش ، فهو خَبٌّ (١١٥) . وأما الضب فإن من معانية : الحقد والغيط الكامن فى الصدر ، ويقال رجل خب ضب : مراوغ خداع (١١٦) . وإذا ما تركنا هذا المعنى اللغوى لكلمتى : الخب والضب إلى التحليل ، لقلنا إنه سبق لمعاوية أن وصف عبد الله بن الزبير بهذا الوصف (١١٧) وكأنه كان يتحسس إن ابن الزبير رضى الله عنه سيكون له موقف مشهود من يزيد ، لذا طلب منه أنه إذا شخص إليه ، أى خرج عليه كما هو معنى الكلمة اللغوى (١١٨) فاليلبد له أى : فاليلصق به إصاقاً شديداً ، وهو المعنى اللغوى لكلمة : لَبَدَ (١١٩) .

إن معاوية يحذر ابنه من ابن الزبير تحذيراً واضحاً فيدعوه إلى عدم التهاون فى الأمر اللهم إلا إن ينجح إلى الصلح ، فإن فعل فليقبل منه ذلك وكأنه يشدد عليه فى هذا ، وهو ما تدل عليه عبارة : وأحقن دماء قومك ما استطعت . نعم إنه معاوية الذى نعرفه صاحب السياسة الهادئة وصاحب المواقف التى تتفاوت : رغبة ورهبة ، الميالة إلى الإغضاء والتسامح ، هذا هو الدرس الذى طلب من ابنه أن يعيه ويحتذيه مذكراً أياه بضرورة الحرص على الدماء من أن تسفك بكل ما

أوتى من سعة صدر ورحابه فؤاد ، وشتان بين فقرة عوانة وفقرة أبى مخنف القاسية  
الملتبهة .

\* \* \*

وبعد فهذه هى وصية معاوية لابنه وولى عهده يزيد ، وقد أخضعناها  
للدراسة النقدية والتحليلة . ولعل القارئ يلحظ أننا سرنا بجنر شديد - وهذا ما  
نحسبه إن شاء الله - فى كل ما يتعلق بأراء الصحابة : معاوية والنفر الذين امتنعوا  
عليه فى بعضهم بعضاً ، فعلنا ذلك لئلاً نزل قدم بعد ثبوتها . وهذا هو المطلوب  
من المسلم أن يمسك عما شجر بين الصحابة ، وعن آرائهم فى بعضهم (١٢٠)  
بعضاً . هذا شئ والشئ الآخر لعل القارئ لاحظ كذلك أننا ركزنا جهدنا على  
تحليل الوصية فى فقراتها المختلفة داخل إطار عهد معاوية وحده دون أن نقف  
عند عهد يزيد والأحداث التى وقعت خلاله ، والدور الذى اضطلع به كل من  
الحسين بن على رضى الله عنهما ، وعبد الله بن الزبير رضى الله عنهما فى تلك  
الأحداث . ذلك لأن الموضوع يخرج بنا عن الهدف الأساسى للدراسة النقدية  
لوصية معاوية .

## الهوامش والتعليقات

(١) تشكل الوصايا - جمع وصية - محوراً أو غرضاً مهماً من فنون الأدب وبحسب القارئ أن يلقي نظرة فاحصة على المؤلفات التي عالجت قضايا الأدب وفنونه ليجد الوصايا تمثل مكاناً رفيعاً في تلك المؤلفات . وهي - أي الوصايا - بشتى نواحيها : الدينية والأسرية والسياسية ، تشكل هذا المحور ، أو اللون الأدبي . ولعل تعريفها الإصطلاحي الأدبي يشي بذلك ، فهي : قول يراد به الترغيب فيما ينفع و عما يضر ، وتكون لقوم معينين في زمن معين كوصية الرجل لأهله عند النقلة أو الموت .

انظر للدلالة على اندراج الوصايا ضمن قضايا الأدب أو فنونه مثلاً : أحمد حسن الزيات: تاريخ الأدب العربي ، منشورات دار نهضة مصر ، القاهرة ، الطبعة الخامسة والعشرون - الفهرس ، وعن التعريف الأدبي الإصطلاحي للوصايا ، انظر ص : ١٨ - ١٩ .  
صادر ، بيروت ، ١٩٥٥م ، ١٥ مجلداً ، المجلد ١٥ ، ص : ٣٩٤ .

(٢) يقول ابن كثير (ت : ٧٧٤هـ) : البداية والنهاية ، منشورات دار الفكر ، طبعة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ٧ مجلدات ، ١٤ جزءاً ثم مجلد للفهارس . المجلد الرابع ، الجزء الثامن ، ص : ١٦ - ١٧ ، ١٣٥ يقول : والسنة أن يقال لمعاوية رضي الله عنه : ملك ولا يقال له خليفة ، لحديث سفينه مولى رسول الله ﷺ الذي رواه عنه ﷺ وهو : خلافة النبوة ثلاثون سنة ، ثم يؤتى الله الملك من يشاء ، والمعلوم أن الرسول ﷺ توفي سنة إحدى عشرة من الهجرة في شهر ربيع الأول ، وتنازل الحسن بن علي لمعاوية عن الخلافة في شهر ربيع الأول سنة إحدى وأربعين " الذي عُدهُ عام الجماعة الأول " ، فكان ذلك كمال الثلاثين سنة لخلافة النبوة ، وهو من دلائل نبوته ﷺ .

(٣) عن وصايا الخلفاء الراشدين لمن سيخلفهم ، انظر مثلاً : رفيق العظم : كتاب أشهر مشاهير الإسلام في الحرب والسياسة " سيرة الخلفاء الراشدين ومن اشتهر في دولتهم " منشورات دار الرائد العربي ، بيروت ، ط ٦ ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، مجلدان ، ٤ أجزاء ، الجزء الأول : ص ١٣٥ حيث الإشارة إلى وصية أبي بكر الصديق لعمر بن الخطاب خليفته من بعده ، الجزء الثاني ، ص : ٤٧٩ حيث الإشارة إلى وصية الصديق لمن يخلفه دون تحديد للاسم .

(٤) نشرته دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م ، والجملية المستقاة من الكتاب وردت في ص : ٢٨ .

(٥) ليس بإطلاق - كما لاخفاء - فقد يحل بالخليفة عارض من مرض أو موت ، أو يحدث فى الإسلام حدثًا يوجب خلعه أو عزله .

عن الخلافة وشروطها المعتبرة . والصفات المعتبرة واجبة التوفر فى الخليفة ، انظر الماوردى ( ت : ٤٥٠ هـ ) : الأحكام السلطانية ، عنى بتصحیح السيد محمد بدر الدين النعسانى الحلبي ، ط ١ ، ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩ ، ص : ٦-٨ ، ١٨ ، ٢١ .

(٦) يكفى أن تقف عند مؤرخ قديم واحد هو الذهبى وباحث محدث هو : هو محمد منير الغصبان الذ كتب كتابًا بعنوان : معاوية بن أبى سفيان صحابى كبير وملك مجاهد ، سعى فيه إلى أن يسير على منهج المحدثين فى نقد الرواية سندًا ومنتًا . أقول يكفى أن نشير إلى هذين المؤلفين لنرى كثرة النصوص الدالة على حنكة ودهاء معاوية من خلال أقواله وأفعاله .

(٧) ابن كثير : البداية والنهاية ، مجلد ٤ ، ج ٨ ، ص : ٢١ ، ١١٨ ، ١٢٤ حيث التأكيد على ولايته لدمشق فقط .

(٨) ابن كثير نفس المصدر والمجلد والجزء أعلاه ، ص : ١٢٤ ، حيث التأكيد على أنه تولى الشام كلها فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه .

(٩) ابن كثير : نفسه ، ص ٢١ حيث الإشارة إلى أن توليه الخلافة سنة ٤١ هـ ، ص : ١٣٦ ، ١٤٣ حيث الإشارة إلى وفاته سنة ٦٠ هـ .

(١٠-١٢) لاتنفرد الوصية السياسية بهذه الخصيصة ، بل تشترك معها الوصية الشرعية فى ذلك ، ومن المعروف أن الوصية مشروعة ابتداء ، ومشروعة أكثر فأكثر عند الموت ، وهناك نصوص قرآنية ونبوية طافحة بهذا النذب الشرعى ، المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ٤١٤ - ٤٢٢ .

من ذلك الوصية التى وجهها الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور قبل وفاته لابنه وقد توفى المنصور سنة ١٥٨ هـ ، وهى السنة التى كان قد حج فيها ، وعن هذه الوصية وظروف توجيهها ، انظر الطبرى ( ت : ٣١٠ ) : تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، منشورات التراث العربى ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٧ م ، ١٠ أجزاء ، الجزء الثامن ، ص ١٠٢ - ١٠٤ .

ومن ذلك أيضًا الوصية التى وجهها المنصور بن أبى عامر لابنه عبد الملك ، انظر ابن بسام الشنترينى ( ت : ٥٤٢ هـ ) : الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق إحسان عباس ، منشورات دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، ٤ أقسام ويقع فى كل قسم مجلدان ، القسم الرابع ، المجلد الأول ، ص : ٧٦ - ٧٨ حيث الإشارة إلى الظروف المحيطة التى أملت على المنصور توجيه وصيته لابنه عبد الملك مباشرة .

(١٣) الضحاك بن قيس بن خالد الفهرى . قال البخارى : له صحبة ، وكان ذا خاصة بالخليفة معاوية بن أبى سفيان ، وتولى له ولاية بعض المدن بالإضافة للشرطة ، قتل فى موقعة مرج راهط التى حدثت سنة ٦٤ أو ٦٥ للهجرة بين أنصار عبد الله بن الزبير وأنصار مروان ابن الحكم .

راجع ابن حجر : الإصابة فى تمييز الصحابة ، القسم الثالث ، ص : ٤٧٩ . كذلك راجع ابن كثير : نفسه ، ص : ٢٤١ وما بعدها .

(١٤) مسلم بن عقبة بن رباح المري " وعند ابن كثير : المزنى " أبو عقبة ، قائد من القادة القساة الفتاك فى عهد يزيد بن معاوية ، وكان مع معاوية من قبل فى معركة صفين ، عهد إليه يزيد بقيادة الجيش الأموى الذى وجهه لأهل المدينة الذين خرجوا عليه ، فجاء فخاض مع أهل المدينة الواقعة المشهورة المعروفة بموقعة الحرة سنة ثلاث وستين للهجرة . انظر الزركلى : الإعلام - تراجم الرجال النساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٠م ، ٨ مجلدات السابع ، ص : ٢٢٢ .

(١٥) انظر نص الوصية عند الطبرى : تاريخ الأمم والملوك ، الجزء الخامس ، ص : ٣٢٢ ، حيث الإشارة الصريحة إلى أن معاوية لما حضره الموت ، وجه وصيته لابنه يزيد ، الذى كان غائباً عن دمشق وقتها .

(١٦) أبو محمد : عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى المتوفى سنة ٢٨٦هـ ، عالم لغوى محدث فوق كونه مؤرخاً . له العديد من الكتب المهمة كعيون الأخبار ، والمعارف ، وأدب الكاتب ، ومشكل القرآن ، وكتاب مختلف الحديث انظر : عبد الحميد سندی الجندى : ابن قتيبة العالم الناقد الأديب ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى للتأليف والترجمة والطباعة والنشر تحت إعلام العرب ( رقم ٢٢ ) القاهرة ، ١٩٦٣م ص ١٦٩ - ١٧٣ ، ثم انظر كذلك : عبد الله عبد الرحيم عسيلان : كتاب الإمامة والسياسة فى ميزان التحقيق العلمى ، منشورات مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .

(١٧) نستدرك هنا فنقول : نعم وجدت عند أبى حنيفة الدينورى ، صاحب الأخبار الطوال ، المتوفى سنة ٢٨٢هـ إلا أنه أوردها - أعنى الوصية - متداخلة فى نصها ، أى نص أبى مخنف ، ونص عوانة بن الحكم مع إسقاط السند .

انظر الدينورى ( ت : ٢٨٢هـ ) : الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيبان ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى - الإدارة العامة للثقافة ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م ، ص : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(١٨) انظر ، شاكر مصطفى : التاريخ العربى والمؤرخون - دراسة فى تطور علم التاريخ ومعروفة رجاله فى الإسلام ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م جزءان ، الجزء الأول ، ص : ٧٤ وما بعدها وكذلك انظر محمد الزحيلي : الإمام الطبرى شيخ المفسرين وعمدة المؤرخين ومقدم الفقهاء المحدثين ، صاحب المذهب الجريرى ، منشورات دار القلم ، دمشق ، بحث فى سلسلة أعلام المسلمين ( رقم ٣٣ ) ط ١ ، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .

(١٩) يورد الذهبى فى أعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ١٥٩ فى معرض سياق ترجمة معاوية رضى الله عنه يورد نصاً من ٣ أسطر ، عن وصية أخرى لمعاوية تختلف اختلافاً كبيراً عن الوصية التى نعينها بنصها معاً ، وذلك نقلاً عن الواقدى ، ولكن هذه الوصية لم يشر إليها أحد من المؤرخين الكبار على خلاف الوصية التى أخضعناها للدراسة النقدية والتحليلية التى أشار إليها عدد من كبار المؤرخين حسبما بيّنا فى المتن . أخيراً يورد الذهبى فى نفس ترجمته لمعاوية ، ص : ١٦٠ نصاً يفهم منه أن معاوية رفض أن يوصى . وهذا خلاف المشهور .

(٢٠) الواقع إننا لسنا معنيين هنا مباشرة بالحديث عن عهد الخليفة معاوية بن أبى سفيان لابنه يزيد بالخلافة . وهى القضية التى أفرزت مسألة ولاية العهد لأول مرة فى التاريخ الإسلامى ، كما أننا لسنا معنيين بمناقشة الأقوال التى دارت حول فعل معاوية رضى الله عنه ، والموقف منه ، ويكفى أن نشير إلى أن ثمة أقوالاً ، دارت حول هذه القضية بين معترض عليها وبين مؤيد لها ، وفريق - وهم علماء الأمة ومؤرخوها الثقات - ذكروا أن معاوية رضى الله عنه كان فيها مجتهداً . وللوقوف على هذه الأقوال يكفى أن نحيل القارئ إلى كتاب : تحذير العبقري من محاضرات الخضرى أو إفادة الأخبار ببراءة الأبرار لمحمد العربى التبانى الذى نشرته دار الكتب العلمية بيروت ط ٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م فى جزئين ، الجزء الثانى ، ص : ١٨٩ - ٢٠٠ حيث الإشارة إلى التحقيق الأصولى لهذه القضية وكذلك راجع محمد منير الغضبان : معاوية بن أبى سفيان - صحابى كبير وملك مجاهد ، ص : ٣٠٨ - ٣٢٠ ، وفيها تحقيق تاريخى وأصولى جيد فى معظمها .

(٢١) تاريخ الأمم والملوك ، الجزء الخامس ، ص : ٣٢٢ .

(٢٢) نفسه ، ص : ٣٢٢ - ٣٢٣ .

(٢٣) راجع تعريف الوصية فى الأدب ، قبل ، ص : ٣٩ ، حاشية (١) .

(٢٤) ابن عبد ربه : العقد الفريد ، المجلد الأول ، الجزء الأول ص : ١٧١ .

(٢٥) رفيق العظم : اشهر مشاهير الإسلام فى الحرب والسياسة ، ج ١ ، ص : ٨٣٥

ج ٤ ، ص : ٤٨٩ .

(٢٦) ابن كثير : نفسه ، ص : ٦٧ .

(٢٧) ابن كثير : نفسه ، ص : ١٨٢ .

(٢٨) عن الوضع والوضّاعين ، وعن هذه المنهجية العلمية الأصيلة التي أهداها المسلمون إلى مسيرة الحياة العلمية بخاصة ، والحضارية بعامة ، وما اقتضاه ذلك من نشوء علمي مصطلح الحديث ، والجرح والتعديل ، انظر مثلاً :

مصطفى السباعي : السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ، منشورات المكتب الإسلامي ، بيروت - دمشق . ط ٤ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م ، الفصول ٢، ٣، ٤، ٥ ، ص : ٧٥ - ١٣٢ - صبحي الصالح : علوم الحديث ومصطلحه ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٥ ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦٣ - ٢٧٣ - أحمد أمين : فجر الإسلام ، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٠ ، ١٩٦٩م ، ص : ٢٠٨ - ٢١٩ ، ٢٢١ - ٢٢٤ .

(٢٩) الدعوة إلى إعادة صياغة التاريخ الإسلامي وفق قواعد المحدثين - ما أمكن ذلك - انطلقت من فترة ليست بالطويلة من أناس غيورين ، ثم طرحت على هيئات وتنظيمات عالمية إسلامية ، وفي المملكة العربية السعودية أخذت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على عاتقها توجيه طلاب الدراسات العليا التاريخية بها ، إلى إجراء دراسات تاريخية تطبيقية وفق قواعد المحدثين لفترة صدر الإسلام .

وللتوسع والاستزادة عن هذا الموضوع راجع : محمد بن صامل العلياني السلمي : منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين ، منشورات دار طيبة للنشر والتوزيع ، الرياض ط ١ / ١٤٠٦ / ١٩٨٦م ، ص : ٨ - ١٤ وراجع كذلك ، أكرم ضياء العمرى : المجتمع المدني في عهد النبوة : خصائصه وتنظيماته الأولى .. محاولة لتطبيق قواعد المحدثين في نقد الروايات التاريخية ، منشورات المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ ، ص : ٩ - ٣١ .

(٣٠) ساق ابن النديم ( ت ٣٨٠هـ ) : الفهرست ، منشورات دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ص : ١٣٦ - ١٣٧ ترجمة طويلة مسهبة لأبي مخنف ، اكتفينا منها فقط بما تم إيراده في المتن .

(٣١) هذا الباحث هو : يحيى بن إبراهيم بن علي اليحيى الذي أعدّ رسالته للماجستير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان : مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري - عصر الخلافة الراشدة - دراسة نقدية ، وقد نشرت هذه الرسالة بهذا العنوان ، دار العصمة ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

(٣٢) النهبي : سير أعلام النبلاء ، ج٧ . بتحقيق علي أبي زيد ، ص : ٢٠١ ، هذا ما أشارت إليه أكثر مصادر التاريخ ، بيد أن ابن حجر العسقلاني يؤكد على أن وفاته كانت سنة ١٥٨ هـ . انظر ابن حجر ( ٨٥٢ هـ ) : لسان الميزان ، منشورات دار الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م ، ٧ أجزاء ، ج ٤ ، ص : ٣٨٦ .

(٣٣) الجزء العاشر بتحقيق محمد نعيم العرقسوس ، ص ١٠١ - ١٠٢ .

(٣٤) ابن حجر : تقريب التهذيب ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، منشورات دار المعرفة ، بيروت ، جزءان ، دون سنة للطبع ، الجزء الأول ص : ٥٢٤ ، وفي كتابه تهذيب التهذيب تفصيل كبير في ترجمة عبد الملك ، ولعلنا نعود إليها فيما بعد ، انظر ابن حجر : تهذيب ، منشورات دار مطبعة مجلة دائرة المعارف النظامية في الهند ( حيدر آباد ) ط ١ ، ١٣٢٦ هـ ، ١٢ جزء ، ج ٦ ، ص : ٤٢٨ .

(٣٥) ابن أبي حاتم الرازي ( ت ٣٢٧ هـ ) : الجرح والتعديل ، منشورات مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند - ١٣٧١ هـ ، ٩ أجزاء ، الجزء السابع ، ص : ١٨٢ .

(٣٦) ابن عدی ( ت ٣٦٥ هـ ) : الكامل في ضعفاء الرجال ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ، ٨ أجزاء ، الجزء السادس ، ص : ٩٣ .

(٣٧) نفس الجزء والصفحة أعلاه .

(٣٨) حققه علي محمد البحاري ، ونشرته دار المعرفة ببيروت ، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م في ٤ أجزاء ، والعبارة المشار إليها في المتن وردت في الجزء الثالث ، ص : ٤٣٠ .

(٣٩) الجزء السابع ص : ٣٠١ - ٣٠٢ بتحقيق علي أبي زيد .

(٤٠) البَابَة : الوجه ، وقد عُلِّقَ محقق الجزء السابع من سير أعلام النبلاء على أبي زيد على الحاشية رقم ٢ ص : ٣٠٢ أن مراد النهبي هنا أن أبا مخنف مساوٍ للثلاثة الذين ذكرهم في ترجمته لأبي مخنف في الضعف والمنزلة ، وقد عاد المحقق في تحقيق معنى البَابَة للغوي لابن السكيت في كتابه : إصلاح المنطق .

(٤١) سيف بن عمر الضبي الأسدي ، ويقال التميمي البرجمي ، ويقال السعدي الكوفي مصنف الفتوح والردة ( أي أخبار الردة ) وغير ذلك .

للمزيد من الترجمة له وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه ، انظر النهبي ، ميزان الاعتدال ، ج ٢ ، ص : ٢٥٥ .



- (٤٢) عبد الله بن عياش الهمداني المتوفى ، توفى سنة ثمان وخمسين ومائة ، إخبارى صدوق كما قال الذهبي ، ميزان الاعتدال ، ج٢ ص : ٤٧٠ حيث نقلنا عنه .
- (٤٣) منشورات المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر المحمية ، ١٣٢١هـ ، جزءان وبهامشه الكتاب المسمى بيان موافقه صريح المعقول لصحيح النقل ، له نفسه أى لابن تيمية ، والنص المنقول فى المتن ورد فى الجزء الأور ص : ١٣ .
- (٤٤) منشورات الدار العلمية ، دلهى ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ ، ص : ١٧ وما بعدها .
- (٤٥) إسحاق بن بشر ، أبو حذيفة البخارى صاحب كتاب المبتدأ . توفى سنة ٢٠٦هـ ، كما يقول الذهبي فى ميزان الاعتدال ، ج١ ص ١٨٤ - ١٨٦ حيث عقد له بجانب هذا التعريف ترجمة طويلة - إلى حد ما - حشاها بعبارات علماء الجرح والتعديل ، مثل : تركوه أى علماء الجرح والتعديل ، وكذبوه ، وكذلك ضعيف ... إلخ .
- (٤٦) الجزء الرابع ، ص : ٣٨٦ .
- (٤٧) ص ١٣٤ .
- (٤٨) منشورات مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م منقحة ومصححة وفيها زيادات ، ١٠ مجلدات ، ٢٠ جزءاً ، مجلد ٨ ، الجزء ١٦ ، ص : ١٣٦ - ١٣٩ .
- (٤٩) الجزء السابع ، ص : ٢٠١ .
- (٥٠) حقه وضبطه على مخطوطتين أبو هاجر : محمد السعيد بن بسيونى زغلول ، منشورات دار الكتب العلمية . بيروت ، دون سنة للطبع - ٤ أجزاء ، الجزء الأول ، ص : ١٧٦ .
- (٥١) منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨م / ١٤٠٩هـ ، ٤ مجلدات ، المجلد الأول ص : ٢٤٣ .
- (٥٢) الجزء السابع ص : ٢٠١ .
- (٥٣) الجزء الرابع ، ص : ٣٠٤ - ٣٠٥ .
- (٥٤) الجزء العاشر ، ص : ١٠١ - ١٠٣ .
- (٥٥) الجزء الثانى ، ص : ٥٢٤ .
- (٥٦) راجع مقدمة ابن حجر فى كتابه تقريب التهذيب ، ج١ ، ص : ٣ - ٧ حيث الإشارة إلى منهجه .

(٥٧) ص : ٨٨ أ .

(٥٨) المرجع السابق ، ص : ١٤٠ .

(٥٩) راجع الحاشية ص ٤٩ .

(٦٠) المصدر السابق ص : ١٣٤ .

(٦١) المجلد الثامن ، الجزء ١٦ ، ص : ١٣٨ .

(٦٢) عن الإخباريين وميولهم والتدوين التاريخي وما نتج عنه من نشأة المدارس التاريخية، راجع أحمد أمين: ضحى الإسلام ، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٠ ، دون سنة للطبع ، ٣ أجزاء ، ج ٢ ص : ٣٣٨ - ٣٤٢ . شاكر مصطفى : التاريخ العربي والمؤرخون ، الجزء الأول ، الفصول ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ولا سيما الفصل الخامس . ص : ١٦٩ - ٢٠٠ .

(٦٣) المرجع السابق ، والجزء أعلاه ، ص : ١٨٠ .

(٦٤) كتب كثير من الباحثين المحدثين عن هذه العلاقة بين الأمويين وقبيلة كلب اليمانية منذ أن بدأت هذه العلاقة بزواج الخليفة الأموي المؤسس معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه من ميسون بنت بحدل الكلبية وهي أم ابنه يزيد .

للاستزادة عن هذا الموضوع راجع مثلاً ، محمد الطيّب النجار: الدولة الأموية في الشرق بين عوامل البناء ، ومعاول الفناء ، توزيع دار الاعتصام ، القاهرة . ط ٣ ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ص: ١٣٨-١٤٠ ، يوسف العث . الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان ، منشورات دار الفكر ، دمشق ، ط ٢ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م ، ص : ١٨٤ - ١٩٢ .

(٦٥) أي أنصار عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، الذين رجّحوا لدعوته ، ثم أيّدوا مواقفه سواء بالتأييد الحسي أو بالتأييد المعنوي عن طريق كتابة الروايات عن أحقيته بالخلافة ، راجع محمد الطيّب النجار : المرجع السابق أعلاه ، ص : ٧٥ وما بعدها ، على حسن الخربوطلي : عبد الله بن الزبير ، منشورات المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والأنباء والنشر - الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سلسلة أعلام العرب رقم ٤٣ ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص : ٢٥٨ وما بعدها حيث الإشارة إلى التيار المؤيد لعبد الله بن الزبير رضي الله عنه من الأدباء وغيرهم .

(٦٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ج ٦ ، ص : ٤٢٨ .

(٦٧) ابن حجر : ابن حجر : نفس المصدر أعلاه ، ج ١٠ ، ص : ٤٩١ - ٤٩٢ .

(٦٨) حُوَّارِين : بالضم وتشديد الواو ، قرية من قرى حلب معروفة ، وحُوَّارِين : حصن من ناحية حمص .

ياقوت الحموى / معجم البلدان ، منشورات دار صادر بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ٥ أجزاء ، الجزء الثاني ، ص : ٣١٥ - ٣١٦ . ويبدو أن حُوَّارِين الثانية ، أى الحصن الذى من ناحية حمص ، هو المقصود هنا ، على خلاف تلك القرية من نواحي حلب البعيدة عن دمشق كثيراً . وهى التى مات بها يزيد .

(٦٩) بجانب ما كتبه النهبى : نفس المصدر أعلاه ، جـ ٣ ، ص : ١٦١ - ١٦٢ فى ترجمته لمعاوية بن أبى سفيان من تأكيد على أن يزيداً كان خارج دمشق فى حُوَّارِين ، عاد فذكر الأمر نفسه فى الجزء الرابع ص : ١٣٦ فى ترجمته ليزيد ابن معاوية وقد أكد على ذلك أيضاً ابن الأثير ( ت ٦٣٠هـ ) : الكامل فى التاريخ ، عُنَى بمراجعة أصوله والتعليق عليه نخبة من العلماء ، منشورات دار الكتاب العربى بيروت ط ٢ ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠م ، ١٠ أجزاء ، الجزء الثالث ، ص : ٢٦٠ حيث عبارات التأكيد التى ختمها بقوله : وهو الصحيح . ثم أكد ابن كثير كذلك عليه حسبما أكدنا فى المتن . فى المجلد الرابع ، الجزء الثامن من المصدر السابق ص : ١٤٣ وقال هو رأى الجمهور .

(٧٠) انظر ابن الأثير : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد ، منشورات مكتبة الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ٧ أجزاء الجزء الثالث ، ص : ٤٦٦ - ٤٦٩ .

ابن حجر : الإصابة فى تمييز الصحابة ، القسم الرابع : ص ٣٢٥ - ٣٢٨ ، وانظر كذلك ابن عبد البر ( ت ٤٦٣ ) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب ، منشورات دار الكتاب العربى ، بيروت دون سنة للطبع ، ٤ أجزاء ، الجزء الثانى ، ص : ٣٩٤ .

(٧١) نفسه ، ص : ١١٥ .

(٧٢) ابن كثير : نفسه ، ص : ٧٩ .

(٧٣) انظر النهبى : سير أعلام النبلاء ، الجزء الثانى ، ص : ٤٧١ - ٤٧٣ مع الحواشى ، ابن حجر : الإصابة ، القسم الرابع ، ص : ٣٢٨ ، ابن كثير : نفسه ، ص : ٩٠ .

(٧٤) نفس المصدر أعلاه والجزء ص : ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٧٥) انظر ابن حجر : نفسه ، ص : ٣٢٨ .

(٧٦) ابن كثير ، نفسه ، ص : ٧٩ - ٨٠ . وعنده أن عدد نفر الذين امتنعوا عن إعطاء البيعة ليزيد في حياة أبيه معاوية خمسة ، هم أولئك الذين ذكرناهم في المتن ، إضافة إلى عبد الله بن عباس . وهذا خلاف المشهور والراجح عند المؤرخين من أنهم أربعة .

(٧٧) انظر إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وحامد عبد المجيد ومحمد على النجار : المعجم الوسيط ، إشراف عبد السلام هارون ، منشورات دار إحياء التراث العربى ، المكتبة العلمية ، طهران ، دون سنة للطبع ن جزءان ، الجزء الأول ، ص : ١٠٧ .

(٧٨) انظر النويرى : نهاية الأرب ، ج ٩ ، ص : ٢٢٩ حيث الإشارة إلى عادات وصفات الأسود .

(٧٩) إبراهيم مصطفى وآخرون : المعجم الوسيط ج ١ ، ص : ٣٨٤ .

(٨٠) انظر النويرى : نفس المصدر السابق والجزء أعلاه ، ص : ٢٧٩ حيث الإشارة إلى صفات الثعالب .

(٨١) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفس المعجم والجزء أعلاه ص : ١٢ .

(٨٢) حجر بن عدى بن معاوية بن جبلة الكندى ، يعرف بحجر بن الأدبر ، وحجر الخير ، اختلف في صحبته ، والأشهر أنه صحابى ، كان من كبار أشياع الخليفة على بن أبى طالب، قتل سنة ٥١ وقيل ٥٣هـ، بأمر من معاوية. ابن حجر، نفسه ، القسم الثانى، ص: ١٦٨ .

(٨٣) مقتل حجر رضى الله عنه بأمر معاوية رضى الله عنه من القضايا التى يحسن بنا أن نمسك عنها ، إذ أننا لسنا معنيين بالتدخل فيما شجر بينهما - أى الصحابة - من الخلاف - ولقد لامت السيدة عائشة رضى الله عنها معاوية لفعله ذلك ، فوضَّح لها أنه رأى فى ذلك إصلاحًا للأمة . انظر ابن كثير : نفسه ، ص : ٥٥ .

(٨٤) راجع خليفة بن خياط ( ت ٢٤٠ هـ ) : تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمرى، منشورات دا القلم ودار الرسالة ، بيروت ودمشق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م، ص : ٢١٥ وما بعدها وإسنادها صحيح .

(٨٥) انظر ابن كثير : نفسه ، ص : ٨٥ .

(٨٦) راجع خليفة بن خياط : تاريخ خليفة بن خياط ، ص : ٢١٧ .

(٨٧) كتب كثير من العلماء والمؤرخين الثقات عن فضل ومكانة الصحابة رضوان الله عليهم وما الموقف الذى يجب أن نقفه نَّما شجر بينهم من خلاف كانوا فيه بين مجتهد مصيب ، ومجتهد مخطيء متأول وقد أُلِّقت فى ذلك بعض الكتب .

للقوف على هذا الموضوع ، راجع محمد العربي التبانى : تحذير العبقري من محاضرات الخضرى ، ج١ ، ص : ٣٦ - ٤٣ ، ١٧٨ - ٢١٨ ، ج٢ ، ص : ٢٦ - ٢٨ ، ٥٦ - ٨٧ ، حيث فيه جماع أقوال علماء السلف فى ذلك . وانظر كذلك محمد صامل السلمى : منهج كتابة التاريخ الإسلامى ص : ١٨٩ - ٢٦٩ .

(٨٨) ابن العربى ( ت : ٥٤٣ هـ ) : العواصم من القواصم فى تحقيق مواقف الصحابة بعد وفاة النبى ﷺ ، خرّج أحاديث وعلّق عليه محمود مهدى الاستانبولى ، حقّقه وعلّق حواشيه محب الدين الخطيب ، ص : ١٣٩ حيث استلت هذه العبارة من تعليقه - أى محب الدين الخطيب - .

(٨٩) انظر مثلاً ابن حجر : لسان الميزان ، ج٤ ، ص : ٣٨٦ .

(٩٠) نفسه ص : ١٤٣ .

(٩١) من أشهر الوصايا فى هذا الصدد وصية عبد الملك بن مروان لإبنائه ، عن هذه الوصية انظر ابن كثير ، نفسه ، ص : ٨٥ .

(٩٢) انظر هذه الحالات والمواقف عند ابن كثير : نفسه ، ص : ٣٧ ، ٤٢ ، ٩٤ ، ١٣٢ ، ١٣٧ - ١٣٨ . وقد ألف أحد الباحثين المحدثين ، وهو محمد إبراهيم الشريف مؤلفاً بعنوان : دور الحجاز السياسى فى القرنين الأول والثانى الهجريين .

(٩٣) انظر ابن كثير : نفسه ، ص : ١٣٧ - ١٣٨ .

(٩٤) كان ذلك فى سنة ٤٤٤ هـ على الأرجح . راجع ابن كثير : نفسه ، ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٩٥) خليفة بن خياط : المصدر السابق ، ص : ٢١٣ - ٢١٥ .

(٩٦) انظر ابن كثير ، نفسه ص : ١٣٥ .

(٩٧) قال معاوية : .. لو أن بينى وبين الناس شعرة ما انقطعت ، قيل كيف يا أمير المؤمنين ، قال : كانوا إذا مدّوها خليبتها ، وإذا خلّوها مددتها .

راجع اليعقوبى ، ( ت : ٢٨٤ هـ ) تاريخ اليعقوبى ، منشورات دار صادر ، بيروت مجلدان ، دون سنة للطبع ، المجلد الثانى ، ص : ٢٣٨ .

(٩٨) انظر النهبى : سير أعلام النبلاء ، ج٣ ، ص : ١٥٤ .

(٩٩) انظر أمثلة ذلك والتحقيق الأصولى الجيّد فى توضيح أسباب ذلك لدى محمد

العربى التبانى ، المرجع السابق ، ج١ ، ص : ٢٠٤ - ٢٠٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ - ٢٥٥ .

- (١٠٠) انظر محمد العربي التباني : نفس المرجع السابق ، ج ٢ ص : ٢٠٥ وما بعدها حيث توسع في هذا الجانب الذي عاد فيه إلى عدد كبير من المصادر والمراجع ذات الصلة .
- (١٠١) انظر الذهبي : نفس المصدر أعلاه ، ج ٣ ، ص : ١٢٤ ، ابن كثير : نفسه ، ص : ١٢٩ .
- (١٠٢) راجع ابن كثير : نفسه ، ص : ١٢٦ ، ١٣٥ - ١٣٧ .
- (١٠٣) انظر أمثلة هذا عند الذهبي : نفسه ، ج ٣ ص : ١٣٢ - ١٣٣ ، ابن كثير : نفسه ص : ١٢٦ ، ١٣٥ - ١٣٧ .
- (١٠٤) انظر الذهبي ، نفسه ، ج ٤ ، ص : ٩٥ حيث الإشارة إلى عزل معاوية عاملة على العراق عبيد الله بن زياد ، بطلب من أهل العراق ثم إعادته بعد ذلك .
- (١٠٥) انظر ابن خلكان ( ت ٦٨١ هـ ) : وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس ، منشورات دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨ م ، ٨ أجزاء ، ج ٢ ، ص : ٥٠٠ .
- (١٠٦) ابن كثير : نفسه ص : ١٣٩ .
- (١٠٧) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج ١ ، ص : ٦١ .
- (١٠٨) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج ٢ ، ص : ٦٤٥ .
- (١٠٩) انظر الذهبي : نفسه ، ج ٣ ، ص : ١٢٨ ، ١٣٣ - ١٤١ ، ابن كثير ، نفسه ، ص : ٢١ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ . وانظر في هذا الصدد يوسف العش : الدولة الأموية والأحداث التي سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان ، ص : ١٥٦ - ١٦٢ حيث تحليل سياسي واسع لواقع بلاد الشام ونظرتها لمعاوية .
- (١١٠) انظر إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج ٢ ص : ١٦٠١ .
- (١١١) نُحيل القارئ إلى ترجمة ابن عمر لدى الذهبي : نفسه ، ج ٣ ، ص : ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٨ ، ٢٦٦ ، ٢٣٧ .
- (١١٢) يقول الذهبي : نفسه ، ص : ٢٢١ نقلاً عن الإمام مالك بن أنس إن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ظل إماماً للناس يفتيهم مدة ستين سنة .
- (١١٣) انظر قبل ، ص : ٢٢ - ٢٤ مع الحواشي .
- (١١٤) الحقيقة أن الموقف الذي ذكره معاوية رضي الله عنه عن خذلان أهل العراق للحسن بن علي رضي الله عنهما إنما هو حقيقة فعلاً وقد ذكرها المؤرخون ومعاوية يقصد هنا حادثة طعن أحد جنود معسكر الحسن له في الجيش الذي حيشه للقاء معاوية بقيادة قيس بن

سعد بن عبادة ، ولقد نهب معسكره كذلك ، وهى الحادثة التى أصابت الحسن رضى الله عنه بالمرارة من أهل العراق . انظر ابن كثير : نفسه ، ص : ١٤ - ١٥ ، ١٧ .

لكن الواقع أن الموقف الأول الذى عبّر عنه معاوية رضى الله عنه بالقول إن أهل العراق قتلوا عليا بن أبى طالب ، يحتاج إلى توقّف فالمعلوم أن عليا رضى الله عنه قُتل على يد أحد أشقياء الخوارج الذين كان رأيهم فى على ومعاوية رضى الله عنهما معاً سيئاً .

(١١٥) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج١ ، ص : ٢١٢ .

(١١٦) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج١ ، ص : ٥٣٤ - ٥٣٥ .

(١١٧) ابن كثير ، نفسه ، ص : ١٣٧ .

(١١٨) إبراهيم مصطفى : نفسه ، ج١ ، ص : ٤٨٧ .

(١١٩) إبراهيم مصطفى وآخرون : نفسه ، ج٢ ، ص : ٨١٨ .

(١٢٠) راجع محمد بن صامل السلمى : المرجع السابق ، ص : ٢٠٩ - ٢٣٣ .

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

ابن الأثير ( ت ٦٣٠هـ ) :

١ - أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ومحمود عبد الوهاب فايد ، منشورات مكتبة الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٠م ، ٧ أجزاء .

٢ - الكامل فى التاريخ ، غنى بمراجعة أصوله والتعليق عليه نخبة من العلماء ، منشورات دار الكتاب العربى ، ط ٢ ، ١٤٠٠ - ١٩٨٠ ، ١٠ أجزاء .

ابن بسام الشنتزىنى ( ت ٥٤٢هـ ) :

٣ - الذخيرة فى محاسن أهل الجزيرة ، تحقيق إحسان عباس ، منشورات دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ١ . ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ، ٤ أقسام ويقع فى كل قسم مجلدان .

ابن تيمية ( ت ٧٢٨هـ ) :

٤ - الرد على البكرى ، منشورات الدار العلمية ، دلهى ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

٥ - منهاج السنة ، منشورات المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ، القاهرة ، ١٣٢١هـ جزآن وبهامشه الكتاب المسمى ببيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول ، له نفسه .

ابن أبى حاتم الرازى ( ت ٣٢٧هـ ) :

٦ - كتاب الجرح والتعديل ، منشورات مجلس دائرة المعارف العثمانية بميدان آباد الدكن ، الهند ، ١٣٧١هـ ، ٩ أجزاء .

ابن حجر ( ت ٨٥٢هـ ) :

٧ - الإصابة فى تمييز الصحابة ، حقق أصوله وضبط أعلامه ، ووضع فهارسه على محمد البجاوى ، منشورات دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م ، ٨ أقسام .



- ٨ - تقريب التهذيب ، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ، منشورات دار المعرفة ، بيروت ، دون سنة للطبع ، جزءان .
- ٩ - تهذيب التهذيب ، منشورات مطبعة مجلة دائرة المعارف النظامية بالهند ، ( حيدر آباد ) ، ط ١ ، ١٣٢٦هـ ، ١٢ جزءاً .
- ١٠ - لسان الميزان ، منشورات دار الأعلمی للمطبوعات ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م ، ٧ أجزاء .
- ابن خلکان ( ت ٦٨١هـ ) :
- ١١ - وفيات الأعيان ، تحقيق إحسان عباس ، منشورات دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م ، ٨ أجزاء .
- خليفة بن خياط ( ت ٢٤٠هـ ) :
- ١٢ - تاريخ خليفة بن خياط ، تحقيق أكرم ضياء العمرى ، منشورات دار القلم ودار الرسالة ، بيروت ، دمشق ، ط ٢ ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م .
- أبو داود السجستاني ( ت ٣٧٥هـ ) :
- ١٣ - سنن أبي داود ، راجعه على عدة نسخ وضبط أحاديثه وعلّق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد ، منشورات دار إحياء السنة النبوية ، القاهرة ، دون سنة للطبع ، ٤ أجزاء .
- الدينوري ( ت ٢٨٢هـ ) :
- ١٤ - الأخبار الطوال ، تحقيق عبد المنعم عامر وجمال الدين الشيال ، منشورات وزارة لثقافة والإرشاد القومي ، الإدارة العامة للثقافة ، القاهرة ، ١٣٧٩هـ / ١٩٥٩م .
- الذهبي ( ت ٧٤٨هـ ) :
- ١٥ - سير النبلاء ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرّج أحاديثه شعيب الأرناؤوط ، منشورات مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، ٢٥ جزءاً .

١٦ - العبر في أخبار من غير . حققه وضبطه على مخطوطتين أبو هاجر : محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨م/١٤٠٩هـ ، ٤ مجلدات .

١٧ - ميزان الاعتدال ، حققه على محمد البجاوي ، نشرته دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م ، ٤ أجزاء .

الطبري ( ت ٣١٠هـ ) :

١٨ - تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، منشورات دار التراث ، بيروت ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م ، ١٠ أجزاء .

ابن عبد البر ( ت ٤٦٣هـ ) :

١٩ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، منشورات دار الكتاب العربي بيروت دون سنة للطبع ، ٤ أجزاء .

ابن عبد ربه ( ت ٣٢٨هـ ) :

٢٠ - العقد الفريد ، تحقيق محمد سعيد العريان ، تقديم ممدوح حقي ، منشورات دار الفكر ، بيروت ، دون سنة للطبع ، ٤ مجلدات ، ٨ أجزاء .

ابن عدى ( ت ٣٦٥هـ ) :

٢١ - الكامل في ضعفاء الرجال ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م ، ٨ أجزاء .

ابن العربي ( ت ٥٤٣هـ ) :

٢٢ - العواصم من القواصم ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه محمد مهدي الاستانبولي ، حققه وعلّق حواشيه محب الدين الخطيب ، منشورات مكتبة السنة ، القاهرة ، ط ٥ ، ١٤٠٨هـ .

ابن العماد الحنبلي ( ت ١٠٨٩هـ ) :

٢٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٨م/١٤٠٩هـ . ٤ مجلدات .

ابن كثير ( ت ٧٧٤هـ ) :

٢٤ - البداية والنهاية ، منشورات دار الفكر ، طبعة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م ، ٧ مجلدات ، ١٤ جزءاً ثم مجلد الفهارس .

الموردى ( ت ٤٥٠هـ ) :

٢٥ - الأحكام السلطانية، غنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط ١، ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م .

ابن منظور ( ت ٧١١هـ ) :

٢٦ - لسان العرب، منشورات دار صادر، بيروت ، ١٩٥٥م ، ١٥ مجلدًا.

ابن النديم ( ت ٣٨٥هـ ) :

٢٧ - الفهرست ، منشورات دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .

النويرى ( ت ٧٢٣هـ ) :

٢٨ - نهاية الأرب فى فنون الأدب ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر سلسلة من تراثنا ، القاهرة ، ٣٠ جزءاً .

ياقوت الحموى ( ت ٦٢٦هـ ) :

٢٩ - معجم الأدباء ، منشورات مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م ، منقحة ومصححة وفيها زيادات ، ١٠ مجلدات ٢٠ جزءاً .

٣٠ - معجم البلدان ، منشورات دار صادر ، ودار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م ، ٥ أجزاء .

اليقوبى ( ت ٢٨٤هـ ) :

٣١ - تاريخ اليقوبى ، منشورات دار صادر، بيروت ، دون سنة للطبع ، مجلدان.

ثانيًا : المراجع

إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار :

١ - المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، جزءان ؛ ١٩٦٠ م .

أحمد أمين :

٢ - ضحى الإسلام ، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٠ ، دون سنة للطبع ، ٣ أجزاء .

٣ - فجر الإسلام ، منشورات دار الكتاب العربي ، بيروت ط ١٠ ، ١٩٦٩ م .

أحمد حسن الزيات :

٤ - تاريخ الأدب العربي ، منشورات دار نهضة مصر ، ط ٢٥ .

أكرم ضياء العمرى :

٥ - المجتمع المدني في عهد النبوة - خصائصه وتنظيماته الأولى - محاولة لتطبيق

قواعد المحدثين في نقد الروايات التاريخية ، منشورات المجلس العلمي لإحياء

التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

رفيق العظيم :

٦ - أشهر مشاهير الإسلام في الحرب والسياسة ( سيرة الخلفاء الراشدين ومن

اشتهر في دولتهم ) منشورات دار الرائد العربي ، ط ٦ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ،

مجلدان ، ٤ أجزاء .

الزركلي :

٧ - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين

والمستشرقين ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٥ ، ١٩٨٠ ، ٨

مجلدات .

سيد سابق :

٨ - فقه السنة ، منشورات دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط ٤ ،

١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ٣ مجلدات .

شاكر مصطفى :

٩ - التاريخ العربى والمؤرخون ، دراسة فى تطور علم التاريخ ومعرفة رجاله فى الإسلام ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، جزءان .

صبحى الصالح :

١٠ - علوم الحديث ومصطلحه ، منشورات دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١٥ ، ١٩٨٤ م .

عبد الله عبد الرحيم عسيلان :

١١ - كتاب الإمامة والسياسة فى ميزان التحقيق العلمى ، منشورات مكتبة الدار ، المدينة المنورة ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

عبد المجيد سندی الجندى :

١٢ - ابن قتيبة العالم الناقد الأديب ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومى للتأليف والترجمة والطباعة والنشر تحت سلسلة أعلام العرب رقم (٢) القاهرة ١٩٦٣ م .

عبد الوهاب النجار :

١٣ - الخلفاء الراشدون ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

على حسنى الخربوطلى .

١٤ - عبد الله بن الزبير ، منشورات المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سلسلة أعلام العرب ، رقم ٤٣ ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .

محمد الزحيلي :

١٥ - الإمام الطبرى ، شيخ المفسرين ، وعمدة المؤرخين ، ومقدم الفقهاء والمحدثين صاحب المذهب الجريرى ، منشورات دار القلم ، دمشق تحت سلسلة أعلام المسلمين رقم (٣٣) ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

محمد بن صامل العلياني السلمى :

١٦ - منهج كتابة التاريخ الإسلامى ، منشورات دار طيبة للنشر والتوزيع ،  
الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

محمد الطيب النجار :

١٧ - الدولة الأموية فى الشرق بين عوامل البناء ومعاول الفناء ، توزيع دار  
الاعتصام ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

محمد العربى التبانى :

١٨ - تحذير العبقري من محاضرات الخضرى أو إفادة الأخبار ببراءة الأبرار ،  
منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م . جزءان .

محمد منير الغضبان :

١٩ - معاوية بن أبى سفيان : صحابى كبير وملك مجاهد ، منشورات دار القلم ،  
دمشق ، وبيروت سلسلة أعلام المسلمين ، رقم (٢١) ، ط ١ ، ١٤٠٠ هـ /  
١٩٨٠ م .

مصطفى السباعى :

٢٠ - السنة ومكاتها فى التشريع الإسلامى ، منشورات المكتب الإسلامى ،  
بيروت ، دمشق ، ط ١٥ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

يحيى بن إبراهيم بن على اليحىي :

٢١ - مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى - عصر الخلافة الراشدة - دراسة  
نقدية ، منشورات دار العاصمة ، الرياض ، ط ١٠ ، ١٤١٠ هـ .

يوسف العشى :

٢٢ - الدولة الأموية والأحداث التى سبقتها ومهدت لها ابتداءً من فتنة عثمان ،  
منشورات دار الفكر ، دمشق ط ٢ ، ١٩٨٥ م .